



جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر تغيير سعر الصرف على المؤشرات

الكلية في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

د- مجذوب وهراني

مقدمة من طرف الطالبة:

دحوكنزة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	نورين مولود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	مجدوب وهراني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	مخطار دقيش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:

2022/2021





جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر تغيير سعر الصرف على المؤشرات

الكلية في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

مقدمة من طرف الطالبة:

د- مجذوب وهراني

دحوكنزة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	نورين مولود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	مجدوب وهراني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	مخطار دقيش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:

2022/2021

# إهداء

إلى من رافقاني منذ أولى خطواتي  
وعلماني نطق أولى كلماتي  
وكانا دعما وسندا لي في كل لحظات حياتي  
" رب ارحمهما كما رباني صغيرا "  
" أمي و أبي في هذا المقام يعجز لساني عن التعبير  
والكلام أشكركما على كل شيء ضحيتما به لأجلي  
وأسأل الله أن يطيل عمركما لأبركما وأرد جميلكما  
إلى من شاركوني الآمال والأحلام والأيام  
من نشأت معهم ووسطهم وأسعد دوما برفقتهم  
أخواتي الغاليات كل باسمها  
وخاصة ابن أختي وائل مصطفى  
وابنة أختي لينة  
إلى كل عائلتي أهدي ثمرة جهدي و تحياتي

دحو كنزة

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني حمدا كثيرا مباركا فيه والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا  
محمد وآله وصحبه أجمعين صلاة قائمة إلى يوم الدين  
شكرا لكل من علمني كيف أكتب حرفا على السطر  
أتكلم وأعبر

أقرأ الشعر والنثر

أحفظ الآيات والسور

شكرا لكل من زرع في قداسة أن العلم نور

في هذا المقام أتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير لكل من أشرف على تعليمي  
توجيهي، نصحي وتشجيعي شكرا لكل من درسني في كامل مشواري الدراسي  
أشكر كل من مد لي يد العون وساعدني من قريب أو بعيد لتمام عملي

كما أخص بالشكر الأستاذ المشرف "مجدوب

وهراني "على نصائح وتوجيهات القيمة لإعداد

مذكرتي

و للجنة التي تشرف على مناقشتي شكري وتقديري

دحو كنزة

# فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	إهداء
	شكر وتقدير
<b>I</b>	فهرس المحتويات
<b>III</b>	قائمة الجداول
<b>I</b>	قائمة الأشكال
1	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول : ماهية سعر الصرف ، أنظمتة وسياساته .</b>	
6	تمهيد
7	المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف
7	المطلب الأول : تعريف سعر الصرف وأشكاله
10	المطلب الثاني : مميزات سعر الصرف
13	المطلب الثالث : أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
20	المبحث الثاني : محددات سعر الصرف وسياساته والرقابة عليه
20	المطلب الأول : محددات سعر الصرف
21	المطلب الثاني : سياسات سعر الصرف
26	المطلب الثالث : نظام الرقابة على الصرف
28	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني : تطور سعر صرف الدينار الجزائري وأهم الإصلاحات والبرامج الاقتصادية التي مر بها</b>	
30	تمهيد
31	المبحث الأول : تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1962- 2016 )
31	المطلب الأول : مرحلة نظام سعر الصرف الثابت (1962- 1987)
33	المطلب الثاني : مرحلة تخفيض الدينار (1987- 199)
36	المطلب الثالث : مرحلة تحرير الدينار (1995- 2016)

39	المبحث الثاني : برنامج الإصلاح الاقتصادي ومكوناته في الجزائر
40	المطلب الأول : برامج إصلاحات الاقتصاد الجزائري
42	المطلب الثاني : محدودية نتائج الجيل الأول من الإصلاحات
43	المطلب الثالث : برامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري
50	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث : علاقة سعر الصرف بالمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وأثره عليها</b>	
52	تمهيد
53	المبحث الأول : علاقة سعر الصرف بالمؤشرات الكلية للاقتصاد
53	المطلب الأول : علاقة سعر الصرف بالتضخم
54	المطلب الثاني : علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي
55	المطلب الثالث : علاقة سعر الصرف بالبطالة
56	المطلب الرابع : علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
57	المبحث الثاني : تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري
58	المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية الداخلية
63	المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية الخارجية
69	خلاصة الفصل
71	الخاتمة
73	قائمة المراجع
	الملخص

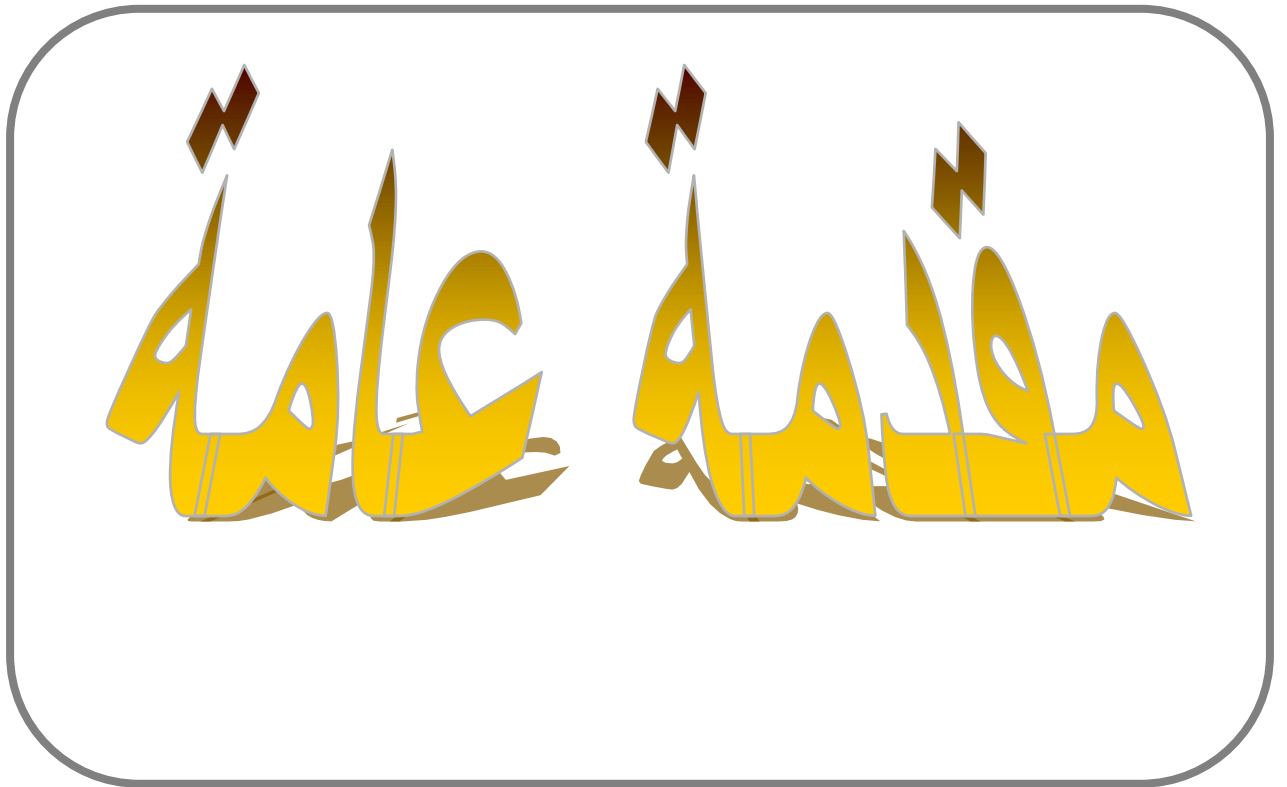
# قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
8	سعر الصرف المباشر وغير المباشر	جدول (I - 1)
9	تسعيرة الصرف المتقاطعة	جدول (I - 2)
19	مقارنة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن	جدول (I - 3)
35	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1987-1994)	جدول (II - 01)
36	تطور سعر صرف الدينار الجزائري الرسمي والموازي مقابل الفرنك الفرنسي (1987-1994)	جدول (II - 02)
43	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	جدول (II - 03)
45	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	جدول (II - 04)
47	مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014)	جدول (II - 05)
58	واقع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	جدول (III - 01)
59	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	جدول (III - 02)
60	تطور نسبة البطالة للفترة (2000-2016)	جدول (III - 03)
62	تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	جدول (III - 04)
63	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)	جدول (III - 05)



# قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
22	الحلقة الفاضلة للعملة القوية	شكل (I - 01)
25	تأثير عرض النقد على سعر الصرف	شكل (I - 02)
32	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-1987)	شكل (II - 01)
38	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1996-2016)	شكل (II - 02)
58	واقع معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	شكل (III - 01)
59	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	شكل (III - 02)
65	تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	شكل (III - 03)
67	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	شكل (III - 04)



ظهر موضوع سعر الصرف كأحد أهم الإشكاليات التي تواجه الدول في رسم معالم مبادلاتها الخارجية، حيث أضحى التعامل في سوق العملات الأجنبية أحد أكثر التعاملات خطورة، ولقد شكل قرار الرئيس نيكسون (إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب) في أوائل السبعينيات من القرن الماضي بداية جديدة لنظام نقدي دولي يتميز بالمرونة والسرعة والخطورة، بالإضافة إلى كثرة تقلب العملات مقابل بعضها البعض مما صعب تقييم تكافؤ أسعار الصرف، وأصبحت هذه الأخيرة إحدى أهم المتغيرات الأساسية التي تساهم في التخصيص الأمثل للموارد، وذلك لتحقيق معدلات نمو ومستوى عام للأسعار مناسبين، ووصولاً إلى معدلات بطالة مقبولة وتوازن في ميزان المدفوعات.

وأظهرت الدراسات وجود عدة تأثيرات متبادلة بين تقلبات سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية لما له من تطور ورفاه على المجتمعات وذلك من خلال زيادة الإنتاج الوطني. كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات التضخم مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء النامية أو المتقدمة، فهي أحد أبرز التحديات التي يواجهها صانعو السياسات النقدية، ويعتبر ناتجاً للارتفاع الملموس والمستمر للمستوى العام للأسعار. وفيما يخص مشكل تعديل ميزان المدفوعات والبحث عن التوازن يعتبر أحد أهم القضايا الاقتصادية الشائكة التي تطرح نفسها بقوة أمام الفاعلين ومتخذي القرار في الإدارة الاقتصادية، وذلك نظراً للانعكاسات السلبية التي يمكن أن يفرضها هذا الاختلال على التوازنات الداخلية والخارجية، كما تعتبر البطالة في الوقت الحاضر مشكلة كبيرة تعاني منها اقتصاديات دول العالم خاصة النامية منها.

وكبقي دول العالم سعت الجزائر لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومعدلات تضخم معقولة مع تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إتباع سياسة سعر صرف تؤثر تأثيراً إيجابياً على مؤشرات الاقتصاد الكلي، ورفعت احتكار التجارة الخارجية، وطبقت إصلاحات وتعديلات كانت قد فرضتها ظروف العوامة والتحرر المالي خاصة بعد لجوئها إلى صندوق النقد الدولي.

وفي ظل هذه التطورات برزت عدة علاقات بين سعر صرف الدينار الجزائري ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

-الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن وضع الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى أثر تغيير سعر صرف الدينار الجزائري على مؤشرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي ، البطالة ،

التضخم ، ميزان المدفوعات)؟

من هذه الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو سعر الصرف وكيف يتم تحديده؟

-ما هي أنواع سعر الصرف؟

-ما هي نظم سعر الصرف؟

-ماهي المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر؟

-هل يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات؟

-فرضيات البحث:

-يعتبر سعر الصرف مؤشر اقتصادي كلي هام لمعرفة وضعية الاقتصاد محلياً وخارجياً.

-يتحدد سعر الصرف تبعاً لنظام الصرف الثابت أو نظام الصرف المرن أو أنظمة الصرف الوسيطة المتبعة من بلد إلى آخر.

- يؤثر سعر الصرف على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات.

#### -أهمية البحث:

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الدولية، كونه يمثل أهم عنصر في توجيه المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة داخليا وخارجيا ويعكس كذلك مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة، كذلك من خلال التأثير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات.

#### -أهداف البحث:

يهدف من خلال الدراسة تحقيق جملة من الأهداف نبرزها كالتالي:

- تحديد مفاهيم سعر الصرف ووظائف وأهم العوامل المؤثرة في ونظريات وأنظمتها.
- محاولة فهم وإدراك آليات تسعير أسعار الصرف.
- إعطاء نظرة عامة حول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.
- محاولة تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية المختارة في الجزائر.
- محاولة تحديد نسبة مساهمة تقلبات سعر الصرف في تفسير التغيرات التي تحدث في كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات.
- أسباب اختيار الموضوع:
- الميول الشخصي للدراسة ذات الطابع التحليلي.
- الرغبة في الدراسة والبحث في هذا الموضوع.
- يندرج ضمن إطار التخصص.
- تنمية المعرفة الذاتية بما يخص مواضيع الاقتصاد الكلي.
- يرتبط الموضوع بسعر الصرف الذي يعتبر الركيزة التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية.
- التطرق إلى الوضعية الجزائرية من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي.

#### المنهج المتبع في الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على مناهج تتوافق مع موضوع البحث، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك لكشف كل ما يتعلق بالجانب النظري لسعر الصرف والاقتصاد الجزائري والتطورات التي مر بها نظام الصرف في الجزائر، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل بعض الإحصائيات لمختلف القطاعات و المؤشرات الاقتصادية وكذلك في تطور سعر صرف الدينار الجزائري.

#### تقسيمات الدراسة :

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة، حاولنا تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول وهي على النحو التالي:  
الفصل الأول: يعد هذا الفصل بداية لمدخل دراستنا حيث تطرقنا فيه إلى أهم عنصر وهو سعر الصرف وأهم محدداته ونظرياته وأنظمتها إلى جانب العوامل المؤثرة فيه وفي الأخير إلى سياسة سعر الصرف والرقابة عليه.

الفصل الثاني: قمنا في هذا الفصل بعرض أهم تطورات سعر صرف الدينار الجزائري وأيضا التطرق إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية ومختلف برامج الإنعاش الاقتصادي .

الفصل الثالث: يتضمن هذا الفصل دراسة تحليلية إلى الموضوع حيث من خلاله تطرقنا إلى تحليل المؤشرات الكلية في الجزائر وأثر سياسة سعر صرف الدينار عليها.

-الدراسات السابقة:

1- دراسة سيداعمر زهرة "انعكاسات سياسات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)" ، جامعة أحمد دراية-أدرار، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، سنة 2017/2018 .

2- طلعة محمد ، " قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي ) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017 " ، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان ، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، سنة 2018/2019 .

3- باريك مراد ، " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي - دراسة حالة الجزائر" ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2013-2014 .

4- بغداد زيان ، " تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية" ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، مدرسة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، الجزائر ، سنة 2012-2013 .

5- بن حمودة فاطمة الزهراء ، "نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية" ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2000-2001 .

6- بن ياني مراد ، " سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة قياسية- حالة الجزائر" ، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، مدرسة الدكتوراه والتسيير الدولي للمؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، -2012 .  
2011

7- تومي ربيعة ، " نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل" ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر- الجزائر 2001 .

8- جعفري عمار ، " إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة 1990 - 2010 " ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2012 2013 .

- 9- حنان لعروق، " سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير ، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2004- 2005 .
- 10- درقال يمينة، " دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير-اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010 -2011.
- 11- زكراوي لخضر، " تطور نظام الصرف في الجزائر:أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 1999- 2000 .
- 12- سعيد هتهات، " دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005 - 2006.
- 13- سمية موري، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009 -2010.
- 14- سليمان شيباني، " سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963-2006"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
- 15- سعيدة شطباني، " محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1993 - 2010"، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011 -2012.
- 16- مصطفى بن شلاط، " أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2005 – 2006.

# الفصل الأول

ماهية سعر الصرف ، أنظمتة وسياساته .

تمهيد :

تعتبر النقود أداة للتبادل ومقياس للقيمة في المعاملات التجارية الدولية، لذلك تطرح مشكلة اختلاف عملات الدفع وكذلك قوتها الشرائية، ويتم تحديد القيمة الخارجية للعملة بعدد وحدات العملات الأجنبية وهو ما يعرف بسعر الصرف. تنبع أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، وتبرز الحاجة إليه من حاجة الاقتصاد الوطني لأي بلد إلى العملات الأجنبية، باعتبارها مصدرا للاحتياجات الدولية وكذا استعمالها في تمويل الواردات وكذا سداد الالتزامات اتجاه العالم الخارجي، وبناء على هذا، فإنه من الواجب التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وهي كالتالي:

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف .

المبحث الثاني : محددات سعر الصرف وسياساته والرقابة عليه .



## المبحث الأول:عموميات حول سعر الصرف:

تعتبر أسعار الصرف أداة الربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، وفي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دورا بارزا في التأثير على قدرة الاقتصاد التنافسية وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالتضخم، النمو الاقتصادي، البطالة وميزان المدفوعات، كما يعتبر التعامل بالعملات الأجنبية مغامرة في حد ذاتها تتعقد كلما تغيرت الأحداث الدولية.

## المطلب الأول:تعريف سعر الصرف وأشكاله:

يمكن إعطاء مفهوم واضح لسعر الصرف وذكر أشكاله فيما يلي:

### الفرع الأول: تعريف سعر الصرف:

-التعريف الأول: يعرف سعر الصرف بأنه كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق<sup>1</sup>.

-التعريف الثاني: يقصد بسعر الصرف نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبي ووحدة النقد الوطنية، بمعنى أدق هو السعر الذي يتم به شراء وبيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى<sup>2</sup>.

-التعريف الثالث: يمكن تعريفه على أنه " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى "ولسعر الصرف سعر شراء وسعر بيع، حيث يعتبر سعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يدفعها المشتري لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وسعر البيع هو عدد الوحدات التي يطلها البائع من العملة المحلية لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية<sup>3</sup>.

- التعريف الرابع: سعر الصرف هو بمثابة نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في سوق النقد، و سعر صرف عملة ما هو سعر مبادلها بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى، و يفضل كثير من الاقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة التي تعبر عن تعادل العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، و ليس تعادل العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، إذ تبعا للصيغة الأولى يتم النظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع التي يتم تبادلها مع الدول التي أصدرت هذه العملات<sup>4</sup>، أي هو عدد الوحدات النقدية من تلك العملة التي تستبدل في سوق الصرف الأجنبي بوحدة نقدية واحدة من عملة أخرى<sup>5</sup>. وأياً كانت المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي:

❖ أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.

❖ يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.

❖ تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.

<sup>1</sup> عبد الله الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام، الأردن، 2013، ص ص 54، 53.

<sup>2</sup> محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17.

<sup>3</sup> طيوب حسين وشادي نور الدين، اثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماستر، فرع علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 9.

<sup>4</sup> الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 10-11.

<sup>5</sup> محفوظ جبار، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية، مجلة الباحث، عدد 16، 2016، ص 20.

- ❖ أن سعر صرف العملة مشابهة تماماً لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات وميكانيزمات تحديده مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر.
  - وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشتمل أربعة عناصر هامة هي :
  - ❖ العملية: وهي تحويل عملة بلد إلى عملة أخرى .
  - ❖ المكان: يقصد به سوق الصرف .
  - ❖ الهدف: هو تسوية المدفوعات الدولية .
  - ❖ السعر: هو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.
- الفرع الثاني: تسعير العملات :**

تبين تسعيرة الصرف الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الأجنبية المستبدلة بوحدة واحدة من العملة الوطنية . في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

**1- التسعير المباشر (التسعيرة المؤكدة):** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية .

استعملت هذه الطريقة في منطقة الأورو منذ 1999 ، وتعتبر بريطانيا من أهم الدول التي أخذت بطريقة التسعير هذه.

سميت هذه الطريقة بالتسعيرة المؤكدة لأنها تشير إلى ثبات الثمن من العملة الوطنية بالنسبة لكمية متغيرة التي يمكن الحصول عليها بهذا الثمن من العملات الأجنبية .

**2- التسعير غير المباشر ( التسعيرة غير المؤكدة):** هي الطريقة العكسية للتسعيرة المؤكدة، فهي تشير إلى الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية.

وفي هذه الصيغة سعر الصرف يعين ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية للعملة الوطنية، وهي غير مؤكدة، ذلك أنها تشير إلى الكمية التي تتغير من يوم لآخر من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي .

#### جدول رقم (1 - 01) : سعر الصرف المباشر وغير المباشر

صيغة تسعيرة الصرف	المباشر	غير المباشر
مثال	مثال : 1 دج = 0.00914 \$	\$1 = 109.46 دج

المصدر: سيداعمر زهرة ، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2017-2018 ، ص 5 .

**3- الأسعار المتقاطعة :** عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما غير متوفر، ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناءً على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة .

### جدول رقم (1 - 02) : تسعيرة الصرف المتقاطعة<sup>1</sup>

$1\$ = \frac{121,1}{1,106} = 64,901$	$\$1.106 = \text{€}1$	مثال
	$\text{€}1 = 121.1 \text{ دج}$	

المصدر: سيداعمر زهرة ، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2017-2018 ، ص 5 .

### الفرع الثالث : أشكال سعر الصرف :

هناك عدة أنواع لسعر الصرف لعل أهمها ما يلي:

#### 1- سعر الصرف الاسمي :

هو السعر الذي يعبر به عن سعر عملة TCN سعر الصرف الاسمي بين عمليتين بواسطة عملة أخرى ، و يتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة<sup>1</sup> ، و تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي) الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة<sup>2</sup> ، و قد يكون سعر الصرف الاسمي رسميا أو موازيا.

#### 2- سعر الصرف الحقيقي :

سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن معدل الصرف الاسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية ( يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار في البلدين)، و يتم حسابه بالصيغة التالية:

$$TCR = TCN / (P^* / P)$$

TCR : سعر الصرف الحقيقي .

TCN : سعر الصرف الاسمي (عدد الوحدات الوطنية مقابل وحدة أجنبية واحدة).

$P^*$  : الرقم القياسي للأسعار المحلية (الأجنبية) CDI .

لذلك إذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيره في الدولة الأخرى ، فينبغي أن يرتفع معدل الصرف الاسمي من أجل تثبيت معدل الصرف الحقيقي، و بالتالي فإن هبوط TCR يعد ارتفاعا في قيمة العملة و هذا يقلل من القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار ، بينما الارتفاع في TCR يمثل انخفاضا في قيمة العملة المحلية ويؤدي إلى زيادة التنافسية للبلد .

بالتالي فإن هبوط TCR يعد ارتفاعا في قيمة العملة و هذا يقلل من القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار، بينما الارتفاع في TCR يمثل انخفاضا في قيمة العملة المحلية و يؤدي إلى زيادة التنافسية للبلد.

#### 3- سعر الصرف الفعلي :

يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة.

<sup>1</sup> سيداعمر زهرة ، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2017-2018 ، ص 4 ، 5 .

فسعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، و عليه فمن أجل تقييم تطور قيمة العملة دوليا نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي حيث يعتبر هذا الأخير المتوسط الهندسي المقدر لأسعار الصرف لاتجاه شركائه التجاريين الرئيسيين، حيث أن سعر الصرف الفعلي يقوم بدراسة تطور قيمة العملة دوليا.

#### 4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

و هو سعر الصرف الفعلي الاسمي مرجع بالأسعار النسبية بين البلد المعني و أهم شركائه التجاريين، و معدل الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد، و أي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل عملة ثابتة من العملات الأجنبية خلال فترة زمنية لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية (CPI) لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني <sup>1</sup>.

#### 4- سعر الصرف التوازني :

هو سعر الذي قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المعروضة مع القيمة إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية ، فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة و يكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات <sup>2</sup>.

#### المطلب الثاني : مميزات سعر الصرف

#### الفرع الأول : خصائص سعر الصرف وأهميته :

أولا : خصائص سعر الصرف : يتميز سوق الصرف بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

#### 1- المضاربة :

يقصد بالمضاربة في سوق الصرف الأجل هو شراء أو بيع آجال العملات، بهدف تحقيق الأرباح وذلك حسب توقعات المضارب، أي الاستفادة من الاختلاف في سعر صرف العملات الحاضرة في السوق الأجلة؛ فالمضاربة هي التوقع بارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف، فإذا توقع المضارب ارتفاع أسعار صرف عملة ما فإنه يقوم بشراؤها في الحاضر بهدف بيعها في المستقبل عند ارتفاعها، أما إذا توقع المضارب انخفاضا في سعرها مستقبلا فإنه سيقوم ببيعها الآن بغرض شرائها في المستقبل بعد انخفاض قيمتها.

إن عمليات المضاربة تقبل بل تسعى إلى مخاطر الصرف الأجنبي أو تسعى إلى الوضع المفتوح وذلك على أمل أن تتمكن من تحقيق أرباح، فلو أن مضاربا توقع توقعها صحيحا للتغيرات في الأسعار الحاضرة في المستقبل فإنه سيحقق ربحا وإلا فإنه سيحقق خسارة فالمضارب يتعامل عادة في الأسواق الأجلة.

#### 2- التغطية :

عمليات التغطية هي التي تتم قصد تجنب مخاطر الصرف الأجنبي وبعبارة أخرى هي الحماية ضد خطر الصرف الأجنبي الذي قد يتعرض له أحد الأعوان الاقتصاديين نتيجة للتغيرات التي قد تطرأ على سعر عملة ما .

<sup>1</sup> - طلحة محمد ، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017 ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2018-2019 ، ص ص 72 ، 74 .

2 - حفراد وفاء و نور نجاة ، أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2016) ، مذكرة ماستر ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف ، جامعة بلجاج بوشعيب ، عين تموشنت ، 2019-2020 ، ص 22 ، 23 .

فالعاون الاقتصادي أو الشخص الذي عليه القيام بدفع أو استلام مبالغ بعملة أجنبية في تاريخ لاحق هو معرض للمخاطرة، أي أنه سوف يتعين عليه أن يدفع أكثر أو يسلم أقل مما كان يتوقعه بدلالة العملة المحلية فمن أجل اجتناب هذه المخاطرة يقوم العون الاقتصادي بعملية التغطية.

### 3- التحكيم :

يقصد بها شراء العملة في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، وهذه العملية تؤدي إلى تحقيق التوازن في أسعار الصرف في الأسواق المالية في ظل التجربة التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق والتطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات فيما بين هذه المراكز العالمية.

فالمراجعة أو التحكيم لا تلغي إمكانية تغيير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية ومن مميزات أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين وتهتم بالاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة<sup>1</sup>.

### ثانياً : أهمية سعر الصرف:

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي ، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل و الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية .

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطاً تجارياً أو استثمارياً، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : أنواع سعر الصرف :

يمكن الحديث عن عدة أنواع للصرف يتميز كل نوع منها بخصائص أساسية، ويطرح خيارات أمام المقدمين على شراء العملات الأجنبية.

**1- سعر الصرف العاجل :** أو ما يسمى بـ "Spot" وهو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية بين الزبون وبنكته، شريطة أن تكون عملية دفع واستلام ثمن العملتين فورية أو خلال يومي عمل (48 ساعة) بعد اليوم الذي قدمت فيه المعاملة.

دون أن ننسى أن سعر الصرف قابل للتغيير باستمرار خلال يوم واحد تبعاً للتغيرات الطارئة على العرض والطلب على العملات ، في هذه الحالة يقوم وكلاء الصرف بإعلام زبائنهم بهذه التغيرات ، وتنفيذ أوامرهم بإجراء عمليات الصرف، وهنا نفرق بين نوعين من سعر الصرف هما سعر البيع وسعر الشراء .

<sup>1</sup>- طيوبوب حسين وشادي نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 ، 13 .

<sup>2</sup>- دوحة سلى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم تجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 ، ص 12 ، 13 .

➤ سعر الشراء: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

➤ سعر البيع: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

هذين السعرين تطبقهما البنوك على زبائنها والفرق بين السعرين يمثل هامش الربح للبنك.<sup>1</sup>

2- سعر الصرف الآجل :

إن تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى أخطار كبيرة بالنسبة لمن يقومون بالتعامل بالعملة الصعبة أو بالنسبة لمن يحصلون عليها من مصدريين ومستوردين بالدرجة الأولى لذلك يعمل المضاربون والتجار إلى تلاقي هذه الأخطار عن طريق القيام بعملية صرف آجلة.

وبالتالي تعرف عملية الصرف الآجل بأنها "شراء أو بيع عملات صعبة ملزمة بالتسليم والدفع المؤجل".<sup>2</sup> كما يعرف أيضا بأنه "القيمة الحالية لسعر الصرف الذي يتحدد في أي فترة في المستقبل من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر للصرف يُحسب بناءً على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتكون بصدد عملية الصرف الآجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد، ويمكن التعبير عن سعر الصرف الآجل بأنه محصلة ثلاث عوامل :

➤ سعر الصرف الحاضر.

➤ معدل الخطر أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين القيمة الآجلة والقيمة الحاضرة لسعر الصرف.

➤ شروط التحجب، ويقصد بها عدم وجود قيمة صفرية طبقاً لشروط عدم تساوي القيمة الحاضرة مع القيمة الآجلة.

تتحدد علاقة سعر الصرف الآجل كما يلي :

➤ سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل + علاوة .

➤ سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل - الخصم.<sup>3</sup>

الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف:

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد ، سواء كان ذلك النشاط تجارياً أو استثمارياً ، إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات العالمية ، كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة ، إضافة إلى أنه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف و الأسعار سواء داخل البلد أو خارجه ، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية .

يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها : الوظيفة القياسية ، الوظيفة التطويرية و الوظيفة التوزيعية .

أولاً: الوظيفة القياسية:

<sup>1</sup>- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 98  
<sup>2</sup>- يغازز يعدل فريدة، تقنيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 151.  
<sup>3</sup>- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق للنشر، مصر، 1996، ص 107.

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة و الأسعار المحلية من جهة أخرى ، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية ، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة .

#### ثانيا : الوظيفة التطويرية :

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية ، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان ، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان ، فعندما ارتفع سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني زاد إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية .

#### ثالثا : الوظيفة التوزيعية :

يمارس سعر الصرف وظيفته التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي ، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية ، تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم ، فمثلا عند انخفاض سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني ، وبافتراض ان اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية ، فإذا أرادت اليابان زيادة حصتها من الحبوب فإنها ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات بسبب الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني ، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولار الأمريكي ، في حين سترتفع احتياطات الولايات الأمريكية من الدولار وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني .

إذن فإن عملية تخفيض او زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغيير في سعر صرفها ، سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجودة بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى .<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

##### الفرع الأول:العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

تتميز أسعار الصرف في أي دولة بعدم الثبات في حركتها تارة صعودا و تارة أخرى نزولا و يرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل المختلفة التي تؤثر على أسعار الصرف حسب خاصية كل اقتصاد لعل من أهمها:

##### 1- كمية النقود:

إن زيادة كمية النقود) مع بقاء العوامل الأخرى على حالها -سرعة تداول النقود، الناتج المحلي (...تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و منه جعل أسعار السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات و انخفاض الصادرات، و يقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات الدول الأخرى انخفاض في الطلب على العملة المحلية من قبل الدول الأخرى، و النتيجة ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية .

##### 2- سعر الفائدة :

<sup>1</sup> - عبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، الطبعة العربية 2016 ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، ص ص 16 ، 18 .

مع زيادة تشابك الاقتصاديات العالمية في إطار العولمة المالية حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود أصبح لسعر الفائدة دورا هاما في تحديد أسعار الصرف. إذ بمجرد ارتفاع سعر الفائدة في بلد معين تتهافت إليه رؤوس الأموال الأجنبية للتوظيف في السوق المحلية، الشيء الذي يزيد في الطلب على العملة المحلية و يرتفع سعر صرفها إلى أن يحدث نوع من التوازن بين أسعار الفائدة (العوائد) في الدول المستقبلية لرؤوس الأموال و الدول المصدرة لها، كما أنه يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة في ذلك البلد، أي عندما ينخفض سعر الفائدة يقل الطلب على تلك العملة وينخفض سعر صرفها وهكذا....، وهذا ما يعرف بوضعية تعادل أسعار الفائدة و التي تعني أنه في عالم تسوده حرية حركة رؤوس الأموال فإن العوائد على مختلف الاستثمارات متساوية في البلدان المعنية.

### 3- التوقعات:

إن أسواق الصرف الأجنبي مثلها مثل الأسواق المالية الأخرى تتأثر بأي من الأخبار التي تشير إلى تأثيرات مستقبلية، فإن الأخبار عن وجود موجة محتملة للتضخم في أمريكا قد يدفع تجار العملة لبيع الدولار الأمريكي لتوقعهم انخفاض قيمته في المستقبل، و هذه الاستجابة التي أبداها السوق لهذه الأخبار فرضت ضغطا تنازليا على الدولار بشكل آني، فعدد من المستثمرين الدوليين (مثل المصارف التجارية و شركات التأمين) يتخذ مراكز عملة على أساس تحركات العديد من العوامل في مختلف البلدان لعل من أهمها : توقعات أسعار الفائدة، المضاربة في أسعار الصرف، الظروف الاقتصادية المستقبلية....الخ.

### 4- ميزان المدفوعات:

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا (وجود فائض) فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة و بالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية، و بالعكس – عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا) وجود عجز (فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية و بالتالي انخفاض قيمتها الخارجية.

### 5- الرقابة الحكومية :

إن حكومات البلدان الأجنبية يمكن أن تؤثر في سعر الصرف التوازني بطرق مختلفة تتضمن : فرض القيود على الصرف الأجنبي، فرض القيود على التجارة الأجنبية، التدخل في أسواق الصرف الأجنبي (بيع و شراء العملات)، التأثير في المتغيرات الكلية مثل (التضخم، سعر الفائدة، مستويات الدخل)، فمثلا لو ارتفعت معدلات الفائدة في الجزائر مقارنة بمعدلات الفائدة في تركيا فإن رد الفعل المتوقع هو زيادة عرض الليرة من قبل التركيين للبيع للحصول على الدينار الجزائري (من أجل الاستفادة من النواتج المحققة من جراء معدلات الفائدة الأعلى)، و نتيجة لذلك فإذا قامت الحكومة التركية بفرض ضريبة عالية على الدخل المحقق من الفوائد الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية، فإن هذا الفعل يمكن أن يحد من تحويل الليرة إلى الدينار<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف :

رغم الاجتهادات المتواصلة من طرف الباحثين في موضوع سعر الصرف و محاولاتهم لبناء تفسير اقتصادي موحد له ، رغم تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر اختلافات أسعار الصرف بين الدول و لكل منها فرضيات و متطلبات تختلف عن الأخرى من أهمها:

### 1- نظرية تعادل القوة الشرائية PPA :

<sup>1</sup> - طلحة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 74 ، 76 .



ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى و القدرة التي تليها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد سعر التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب .

و يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية إلى محاولات السويدي جوستاف كاسل GOSTTAVCASSEL التي كانت سنة ( 1886 \_ 1945 ) حيث حدد كم ينبغي للدول الأوروبية أن تغير أسعار عملاتها لمكافحة التضخم السائد بعد الحرب العالمية الأولى و توصل لصياغة نظرية تعادل القوة الشرائية و التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل الشرائية في سوق بين العملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى ، و ذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق التعادل . تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد، و الذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية و الأجنبية ، إضافة إلى ذلك تفترض أن السوق تامة و غياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع إلى جانب الانتقال التام للمعلومات و توافر سوق الدولية في ظل المنافسة فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان ، كما تبين أن سعر الصرف التوازني بعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوة الشرائية في بلد آخر.

و قد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في الدولتين و أن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا و هذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد و الطلب على الصرف الأجنبي ، و انخفاض كل من الصادرات و عرض الصرف الأجنبي و تفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج ( العرض ) و أذواق المستهلكين والدخول(الطلب) و تفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية ؟، أي هناك حرية التجارة الخارجية ، و في ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فإنه يمكن توجيه الانتقادات الآتية:

صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن سنة و صعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار. تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة بين الدول ، وأثر المضاربة إذ أن مستوى الدخل يعتبر من العوامل المؤثرة على الإستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.

تحمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية وأعباء الضرائب.

عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة و التي نسبتها مرتفعة جدا من بقية السلع المستوردة و من ثم يتفاوت اثر التجارة على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات .

## 2- نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف:

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف و ملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار و من ثم فان سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض و الطلب و يدعى ذلك بسعر الصرف التوازني. "

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية و من ثم ارتفاع قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة و من ثم انخفاض في قيمتها الخارجية.

إذ تلخص هذه النظرية بالاتي:

- بما أن ميزان المدفوعات و فقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية و من ثم عرض البلد للعملة الوطنية، فان وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية.

- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقاً لقوى العرض و الطلب على العملة المحلية و الطلب الخارجي عليها.

- إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل و إن سعر الصرف هو عامل تابع ( هو العامل الذي يتأثر و لا يؤثر في ميزان المدفوعات ).

غير انه يؤخذ على هذه النظرية التي:

إن ادعاء النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار الصرف العملة مسألة لا تخلوا من المبالغة و ذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين ، فكما أن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملات ، فان سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هذا الميزان و ذلك من خلال تأثير كل من الاستيرادات و الصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة ، فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيض القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الاستيرادات و الصادرات.

- هناك سؤال يطرح نفسه هو أنه يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازناً و هو يمارس التأثير في أسعار العملة ، أما إذا كان تصور النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية ، فان ذلك يستدعي و الحالة هذه استبعاد معظم فقرات رأس المال القصير الأجل ، اعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات و من ثم فان هذا غير ممكن لأن حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات.

- من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أهو التوازن الحسابي أم التوازن الاقتصادي ؟ فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى إيرادات البلد من الصرف الأجنبي مع مدفوعاته خلال أية مدة من الزمن أي انه يتصرف إلى حسابات حقوق البلد و ديونه جميعاً لذلك فليس له من مدلول في بنائه النظري على أساس القيد المزدوج لذلك فانه قد يخفي وراءه اختلالاً في النشاط الاقتصادي لذلك البلد.

### 3- نظرية الإنتاجية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس كفاءة ومقدرة جهازها الإنتاجي، فمن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع وبالتالي تحسناً في سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج

وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها.

#### 4- نظرية كفاءة السوق:

يقصد بكفاءة السوق توفر المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار فكل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ، معدل التضخم ليتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدأ عقلانية الأعوان المتعاملين في السوق ، و كل المعلومات الجديدة المؤثرة في أسعار الصرف الآتية و الأجلة من تكاليف المعاملات الضعيفة و تغيرات أسعار الصرف العشوائية ، و من الانتقادات التي تواجه النظرية إذ هناك جدل حول ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية تتمتع بكفاءة<sup>1</sup>.

#### الفرع الثالث:أنظمة سعر الصرف :

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، ولقد كان نظام بروتن وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت:

"أوقية = 35 دولار" وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار.

بعد إعلان الرئيس الأمريكي " نيكسون " سنة 1791 إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، أي بعد انهيار نظام الصرف بالذهب اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف نوجزها فيما يلي:

#### أولا:نظام الصرف الثابت :

يمكن إعطاء تعريف لنظام الصرف الثابت وكذا مزاياه وعيوبه كالتالي:

#### 1- تعريف نظام الصرف الثابت :

في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

- عملة واحدة : تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.

- سلة عملات : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو 1 سابقا، ولقد تم تسجيل 02 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة سنة 1771 .

3-ضمن هوامش محددة:سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة من العملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به .

#### 2- مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت:

#### -مزايا نظام الصرف الثابت :

له العديد من المزايا يمكن حصرها فيما يلي:

<sup>1</sup> - حفراد وفاء و نور نجاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23 ، 27 .

- يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الاستقرار الذي يجعل التجارة الخارجية تعيش انتعاش كبير.
- يساعد الحكومة على بناء سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة للبلد.
- يسمح بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث يوفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل.
- يساهم بالتقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي نقص إمكانية الحصول على الأرباح.
- تعتبر طريقة أحسن بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

#### -عيوب نظام الصرف الثابت :

- لنظام الصرف الثابت العديد من العيوب نذكر منها:
- لا بد أن يكون لدى الدولة آلية صارمة لحماية العملة الوطنية من مخاطر الصرف، ويجب أن يكون مستوى سعر الصرف يتفق مع معطيات ووضعية اقتصاد البلد.
- يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الداخلي.
- يعمل هذا النظام على تقييد استقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه.
- البنك المركزي مطالب بوضع احتياطي صرف كبير من أجل الحفاظ على استقرار سعر العملة الوطنية.
- لا يكون سعر صرف العملة المحلية مؤشر أو مرآة عاكسة للوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني.

#### ثانيا: نظام الصرف المرن:

سنتطرق إلى تعريف نظام الصرف المرن وكذا أهم مميزاته وعيوبه كالتالي:

#### 1- تعريف نظام الصرف المرن :

- تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير والمؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.
- التعويم المدار : وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- التعويم الحر : وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا.

#### 2- مزايا وعيوب نظام الصرف المرن :

- مزايا نظام الصرف المرن : له العديد من المزايا يمكن حصرها فيما يلي:
- له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية.
- البنوك المركزية ليست في حاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من العملات الأجنبية كاحتياطات.

- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، ويعطي الحرية المطلقة للبلد في إتباع أي سياسة داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي.
- يساهم بتعزيز استقلالية السياسة النقدية.
  - يعمل هذا النظام على التثبيت من مشاط المضاربة .
  - عيوب نظام الصرف المرن : يمكن حصر بعض عيوب هذا النظام في النقاط التالية:
    - التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم بها.
    - إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين.
    - عدم استقرار أسعار الصرف تؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول.
    - تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- الجدول رقم(1-03) : مقارنة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن .

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
قابلية التحويل خارجية.	قابلية التحويل شاملة.
يمكن أن يستغل سعر الصرف كأداة قصد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.	مصدر غير أكيد والذي يمكن أن يشكل تأثير سلبي على التجارة الخارجية.
سعر الصرف تحدده السلطات النقدية	سعر الصرف تحدده عمليات العرض والطلب عليه في سوق الصرف.
محددات سعر الصرف في المدى الطويل متوقف على القواعد المطبقة من طرف السلطة النقدية التي تستهدف ضمان التوازن في ميزان المدفوعات.	محددات سعر الصرف في المدى الطويل ترجع إلى القواعد والشروط التي يفرضها سوق الصرف تلقائي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.
حرية الدفع محدودة	حرية الدفع (عادة ما تكون على مستوى المدفوعات الجارية ما عدى حركة رؤوس الأموال).
نظام الصرف المتعدد بدأ منذ سنة 1944 فقط.	نظام الصرف المتعدد طبق على عمليات تمس حركة رؤوس الأموال.
طريقة الدفع بالذهب أو الدولار إلى غاية 1971	طريق تلقائية للدفع : بالدولار، الفرنك، المارك..
القيود الخارجية موجودة، التعديل يكون من قبل السلطات النقدية.	القيود الخارجية غير موجودة، التعديل يكون تلقائي .
الأثار التضخمية محدودة إلا في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية.	الأثار التضخمية مهمة جدا وخاصة في حالة التوظيف الكامل، نمو اقتصادي مهم، نمو كبير في الصادرات.
قيود مراقبة سعر الصرف أكثر صرامة.	قيود مراقبة سعر الصرف أكثر مرنة.

المصدر : طيوب حسين وشادي نور الدين ، اثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي ، مذكرة ماستر ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016-2017 ، ص 17، 18 .

### ثالثا: أنظمة الصرف الوسيطة:

سيتم التطرق إلى تعريف نظام الصرف الوسيط وكذا أهم مزاياه وعيوبه من خلال ما يلي:

1- تعريف نظام الصرف الوسيط : قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم ( Rienhat 1998 ) و ( Williamson 2000 )

2- باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة، والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.

### 2- مزايا وعيوب أنظمة الصرف الوسيطة :

#### - مزايا أنظمة الصرف الوسيطة:

- الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية، مقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة. إن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، لكن بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة فإن نظم الصرف الوسيطة تساهم في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، كما يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية.

- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

#### - عيوب أنظمة الصرف الوسيطة :

إن الاستفادة من هذا النوع من الأنظمة يبقى متوقف على مدى التسيير الجيد لهوامش تقلب سعر الصرف المحددة من طرف السلطة النقدية للبلد.

- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جدا من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود محالات محددة، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.

- قصد جعل سعر الصرف قريب من سعر الصرف الحقيقي العاكس لواقع الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت. وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفق بين النظامين الثابت والمرن لا بد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني : محددات سعر الصرف وسياسته والرقابة عليه

#### المطلب الأول : محددات سعر الصرف :

رغم اختلاف سعر الصرف باختلاف أنظمتها إلا أنه يمكن تحديده وفق طريقتين:

<sup>1</sup> - طيوب حسين وشادي نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 14 ، 19 .

### الفرع الأول : تحديد سعر الصرف من خلال المحتوى الذهبي للعملة :

تتمتع أسعار صرف العملات التي تتبع قاعدة الذهب بقدر كبير من الثبات ، حيث أن تقلباتها كانت تنحصر ضمن الحدود الضيقة المتمثلة في دخول و خروج الذهب.

نأخذ كمثال فرنسا و أمريكا ، لنفرض أن سعر الدولار يعادل 0.30 غ من الذهب و سعر الفرنك الفرنسي يساوي 0.18 غ من الذهب و في هذه الحالة يتحدد لكل عملة سعر صرف ثابت يعرف بسعر التعادل و يعادل نسبة الوزن الذهبي لأحد العملتين على الأخرى.

$$1 \$ = \frac{0.90}{0.18} = 5 \text{ FF}$$

$$1 \text{ FF} = \frac{0.18}{0.90} = 0,2$$

### الفرع الثاني : تحديد سعر الصرف من خلال قانون العرض و الطلب:

كل عملية تبادل للسلع و الخدمات لابد أن ينتج خلالها تبادل لعملات الدول المصدرة و المستوردة سواء تم التبادل بصورة مباشرة أو من خلال التسويات الثنائية أو المتعددة الأطراف و من نتاج تبادل العملات بين الدول سوف يتحدد سعر الصرف، و إن هذا السعر سوف يتحدد بتفاعل العرض و الطلب على العملة ، فعرض العملة المحلية في سوق الصرف يأتي من خلال الحاجة إلى السلع المستوردة من الخارج و هذا يستلزم طلب على العملة الأجنبية لذلك فإن عرض العملة المحلية سيتلاءم مع الطلب على العملة الأجنبية.

و يمكن حصر أهم مصادر الطلب و العرض للصرف الأجنبي بما يلي:

-مصادر الطلب على الصرف الأجنبي:

\* استيرادات السلع أو الاستيرادات المنظورة.

\* التحويلات من جانب واحد إلى الخارج.

\* استيرادات الخدمات أو الاستيرادات غير منظورة.

\* صادرات رؤوس الأموال قصيرة و طويلة الأجل.

\* استيراد الذهب لأغراض نقدية.

-مصادر العرض الكلي للصرف الأجنبي (الطلب الكلي للعملة الوطنية) :

\* الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة.

\* الصادرات الخدمية أو الصادرات الغير منظورة.

\* استيرادات رؤوس الأموال قصيرة الأجل و طويلة الأجل.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف:

هناك قرارات تتخذها السلطة النقدية والخاصة بأسعار الصرف، تدعي من خلالها إلى أن تكون التطورات في نظام السوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم في نظام

<sup>1</sup> - أحمد بودودة و فاء ، أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري (1990 – 2009) ، مذكرة ماستر ، فرع علوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة أم البواقي ، 2013-2014 ، ص ص 56، 54.

السوق، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات التي تلجأ إليها هذه السلطات ببلدان العالم، لتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية للبلد على وجه سليم، وإدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.

**الفرع الأول: مفهوم سياسة الصرف وأهدافها:**

**أولاً: مفهوم سياسة الصرف :**

تعبر سياسة الصرف عن مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تعتمد عليه قسماً توجيه عملياتها المحلية، خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية .

إن سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين النقديين تستقل وتميل إلى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية، فسياسة الصرف كسياسة اقتصادية تظهر من يوم إلى يوم آخر أهميتها واستقلاليتها عن السياسة النقدية من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها.

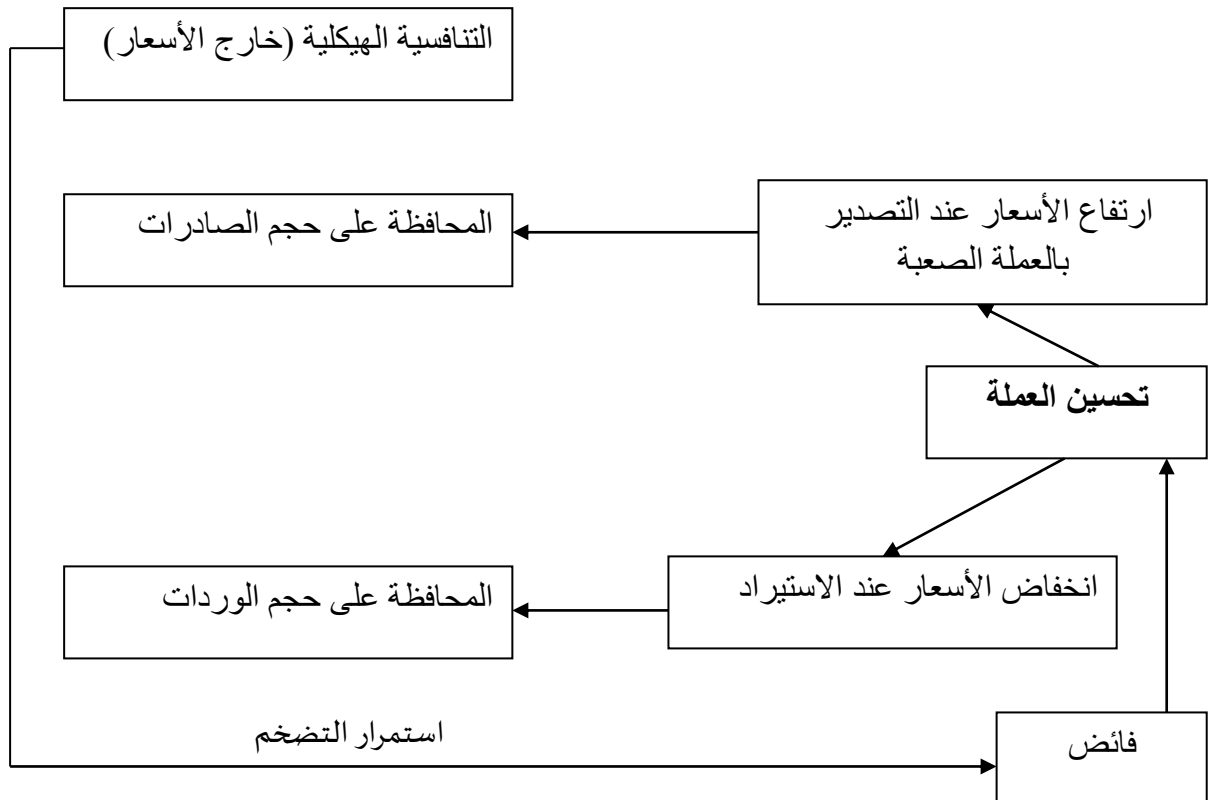
**ثانياً: أهداف سياسة الصرف :**

تسعى سياسة الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

-مقاومة التضخم :

يؤدي التحسن في سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على المستوى العام للأسعار وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية، وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسية المنتج المحلي، وتسمى هذه وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي (Vertueux) الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة المحلية تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983 .

**شكل رقم (I – 01): الحلقة الفاضلة للعملة القوية**





المصدر: سيدامر زهرة ، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2017-2018 ، ص 38 .

#### - تخصيص الموارد :

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً إحلال الواردات (والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد .

#### - توزيع الدخل :

يمارس سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي موارد أولية، زراعة نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع لأصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي ( ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فيؤدي ذلك إلى تقلص استثماراتها، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي، يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية...إلخ.

#### - تنمية الصناعات المحلية :

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية لتوجيه قطاع التجارة الخارجية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية .

فقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية اعتمد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وما بين 1970-1999 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفائض التجاري استمر في التزايد ، وساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.

#### الفرع الثاني: أدوات سياسة الصرف :

لتحقيق أهداف سياسة الصرف، تسعى السلطات النقدية إلى استخدام العديد من الأدوات أهمها:

#### أولاً: إقامة سعر صرف متعدد :

يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مُغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

ترجع فكرة تعدد أسعار الصرف إلى ألمانيا، حيث اضطرت رغبة في تحقيق التزاماتها الدولية بعد عام 1932 إلى أن تسمح للأجانب ببيع حقوقهم وفقاً لأسعار صرف مختلفة بحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق ولذلك وجدت عدة أنواع من المارك الألماني لها أسعار مختلفة .

ولما كان لتعدد سعر الصرف آثار تنعكس على هيكل الاقتصاد القومي فإنه يحسن أن تقوم سياسة التعدد لا على أساس أهمية السلع فحسب، بل على الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد القومي في المدى القصير والمتوسط والطويل .

أياً كان الأمر حول تعدد أسعار الصرف فإن ذلك يعتبر مظهراً من مظاهر التميز في الأثمان ويلزم لنجاح هذه السياسة أن يتوافر للدولة نوع من الاحتكار في سوق الصرف وهو ما يتحقق بنظام الرقابة على الصرف وكذلك أن يمكن الفصل تماماً بين الأسواق المختلفة التي يتم فيها تبادل الصرف بأسعار مختلفة .

**ثانياً: سياسة استخدام احتياطات الصرف :**

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارية تلجأ السلطة النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية .

**ثالثاً: سياسة استخدام سعر الفائدة :**

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة " فالبنوك المركزية يمكنها باستخدام سياسة سعر الفائدة تحقيق أهداف الصرف." فاستخدام معدلات الفائدة أصبحت مهمة من أجل جلب حركة رؤوس الأموال ، فارتفاع سعر الفائدة يعود بعدد مهم من التوظيف، حيث أنه يقوم بجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل من خروج العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها.

في النظام النقد الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من معدلات الفائدة الألمانية، وبالتالي الرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة قوية<sup>1</sup>.

**الفرع الثالث: أثر السياسات الاقتصادية في سعر الصرف :**

**1 -عرض النقد:** إن العرض النقدي Ms يتمثل في مجموع المقبوضات النقدية والودائع تحت الطلب التي بحوزة الأفراد.

وبصدد وصف العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود فإن أي تغير يحدث في عرض النقود سيؤدي إلى تغير سعر الصرف الأجنبي باعتبار الأول (عرض النقود) متغيراً مستقلاً والثاني (سعر الصرف) متغيراً تابعاً .

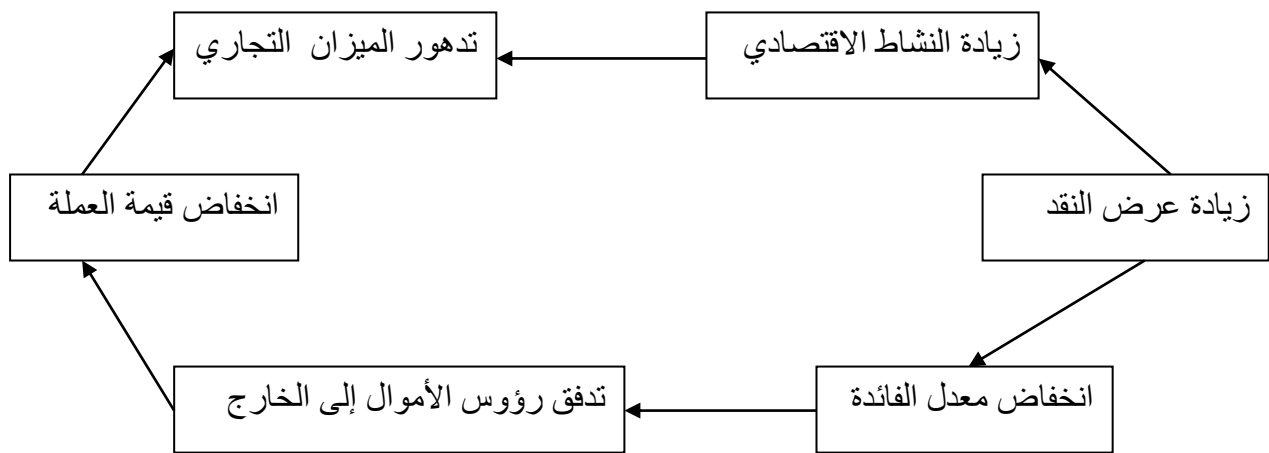
حيث يؤثر عرض النقد على سعر الصرف عن طريق قناتين ، الأولى مبنية على مبدأ تساوي القوة الشرائية ، وتقتضي بأن الزيادة في المعروض النقدي سيترتب عليها زيادة المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية ، وهو ما يؤدي لانخفاض سعر صرف عملة الدولة التي زادت عرض النقد، وانخفاض سعر صرف العملة يعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، لذا فإن تنافسية الدولة بالنسبة لمنتجاتها سوف ترتفع، أما القناة الثانية فتربط بين تغيرات عرض النقد وتغيرات سعر الصرف عن طريق معدل الفائدة، إذ أن انخفاض عرض

<sup>1</sup>- سيداعمر زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 37،40 .

النقد يؤدي لارتفاع معدل الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بمعدل أكبر من معدلات الفائدة في الخارج مما يسمح لتدفقات رأس المال الأجنبي بالدخول وزيادة الطلب على العملة المحلية، وهذا سوف يرفع قيمتها مما يؤثر سلباً على صادرات هذه الدولة وعلى ميزانها التجاري وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل الناتج المحلي وبالتالي ركود اقتصادي.

أما زيادة عرض النقد فسيترتب عليه انخفاض لمعدل الفائدة المحلية مما يؤدي لهجرة رؤوس الأموال المحلية للخارج من أجل الاستفادة من فروق معدلات الفائدة المحلي والعالمي، وهذا سيؤدي لزيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1- 02) : تأثير عرض النقد على سعر الصرف



**المصدر:** سیداعمر زهرة ، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2017-2018 ، ص 18 .

2- **معدل الفائدة:** إن الأرصدة المعدة للاقتراض في الدول حساسة تماماً للتغيرات في معدلات الفائدة، حيث أن الأموال المستثمرة تتدفق من المناطق التي فيها معدل فائدة منخفض نحو المناطق ذات معدل الفائدة المرتفع وذلك لأنها تعطي عائد أكبر لتلك الأموال، فالزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية ستعمل على تحفيز رأس المال الخارجي للانسياب إلى الداخل مما يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

أما في حالة انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية محلياً فإن ذلك سيؤدي إلى العكس وبالتالي خروج رؤوس الأموال إلى الخارج مما يعني زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها، ففي حين يعتبر ارتفاع سعر الفائدة سبباً لقوة العملة يعتبر انخفاض سعر الفائدة سبباً لضعفها وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المرتبطة بها .

3- **معدلات التضخم:** يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.

فمثلاً عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة % 10 ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقراً فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

خلاصة القول إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات والطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وتدهور قيمتها .

**4- الإنفاق الحكومي:** إن أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف يعتمد على هيكل الإنفاق، فزيادة الإنفاق الحكومي على السلع القابلة للتجارة يؤدي إلى رفع سعرها بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة وبالتالي تنخفض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما بالنسبة لأثر زيادة الاستهلاك الحكومي من السلع غير قابلة للتجارة على سعر الصرف فيعتمد على أثرين هما ، أثر الدخل وأثر الإحلال، فيما يخص أثر الإحلال فإن زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتجارة سوف يؤدي إلى زيادة السعر النسبي لهذه السلع مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما أثر الدخل فيعمل من خلال انعكاس زيادة الاستهلاك الحكومي على زيادة الدين العام لتمويل هذا الاستهلاك، ويتطلب زيادة مستوى الاقتراض الحكومي زيادة في الضرائب على الدخل مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح وبالتالي انخفاض أسعارها ومن ثم انخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف.**

**الفرع الأول: نظام الرقابة على الصرف:**

لجأت الكثير من الدول نتيجة للحرب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة بعد الحربين العالمية الأولى والثانية، إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف وفي هذا النظام تحقق مساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد قيمة الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ولا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف المرن، ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض، وتقرب هذه الطريقة في تنظيم سوق الصرف من أسلوب التسعير الجبري، في أن كل منهما لا يعتمد على تغيرات الأثمان لتحقيق المساواة بين الطلب والعرض وإنما يلجأ إلى التدخل المباشر في ظرف الطلب والعرض لتحقيق المساواة بينهما .

**الفرع الثاني: مبادئ نظام الرقابة على الصرف:**

الفكرة في نظام الرقابة على الصرف هي أن الدولة تحاول أن تقيّد مدفوعاتها للخارج، والواقع أن الدول المختلفة قد حاولت أن تقيّد هذه المدفوعات وتجعلها حدود ما تحصل عليه في مقابل صادراتها سواء كانت صادرات منظورة أو غير منظورة ومن هنا فرضت الدول رقابتها على كل ما يتعلق بالعملات الأجنبية، وتعددت الإجراءات التي اتخذتها في هذا السبيل فالرقابة على الصرف تتضمن صور عديدة تتمثل فيما يلي:

-تركيز كل عملات الصرف، سواء كانت عمليات بيع عملات أجنبية أو شراء بين يدي سلطة واحدة هي مجمع مركزي للعملات الأجنبية.

-التزام كل مصدر يورد لمجمع العملات الأجنبية كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية نتيجة لعمليات تصديره، والتزام كل مستورد أن يشتري العملة الأجنبية التي يريدتها من المجتمع نفسه.

<sup>1</sup> - سيداعمر زهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 17 ، 19 .

- تحريم التعامل في الصرف بالنسبة لبعض العمليات، فالدولة تحرم الاحتفاظ بالذهب وتفرض تسليمه لمراقبة الصرف، وهي تحذر إطلاقا تصدير رأس المال إلى الخارج، وهكذا تفرق الرقابة على الصرف بين العمليات الجارية وحركات رأس المال، فتيسر الأولى وتمنع الثانية.

#### الفرع الثالث: آثار الرقابة على الصرف:

إن نظام الرقابة على الصرف لديه آثار تنعكس على التجارة الخارجية للدولة، وتنعكس أيضا على صرفها الخارجي، فالرقابة على الصرف قد تؤدي إلى مثل ما تؤدي إليه النظم المحاسبية الجمركية، فقد تنخفض وقد تزيد الصادرات وبذلك تدعم أثر التدابير الجمركية من رسوم و حصص و رخص، غير أن أهم نتيجة للرقابة على الصرف هي تأثيرها على الصرف نفسه، فهذا الصرف يحتفظ به في المستوى الذي تريده الدولة ومعنى هذا أن الدولة قراراتها مكان القوى التي كان من شأنها أن تحدد سعر الصرف في سوق الصرف، ومن هنا تؤدي الرقابة على الصرف إلى عزلة العملة من الخارج، وبالتالي تقيم هذه الرقابة حاجز بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية بحيث يتاح للدولة أن تختار السياسات النقدية والاقتصادية وتطبقها، من غير أن تخشى من آثارها الضارة على ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - بوسينا آسيا و فافا كميلية، آليات تصحيح الاختلال في قيمة الدينار الجزائري، مذكرة ماستر، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017-2018، ص ص 33،34.

## خلاصة الفصل :

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية ، من خلال ذلك تتضح لنا أهمية سعر الصرف على المستوى الاقتصادي الكلي، وتختلف هذه الأهمية حسب نوع نظام الصرف المتبع، حيث مهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد، فإنه يُرجى من خلاله أن يحقق شرط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، أخذاً بعين الاعتبار الشروط الدولية.

لقد تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف تبعاً لتعدد أنظمتها النقدية، دون أن نستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، حيث أن تعدد وتطور هذه النظريات تمثل في النقائص والانتقادات الموجهة لكل منها، كما تتمثل الصفة المشتركة بينها في ربط تحركات سعر الصرف بالعديد من العوامل ومتغيرات الاقتصاد الكلي خاصة النقدية منها مثل التضخم ومعدلات الفائدة، بالرغم من اختلاف نوع المتغير المأخوذ حسب كل نظرية. تختلف سياسات الصرف المتبعة من طرف الدول باختلاف ظروف كل دولة على حدة، وكذا وضعية علاقاتها الدولية فمنها من يتبع نظام الرقابة على الصرف ، وأياً كان الهدف من سياسة الصرف المتبعة ، فإن الهدف النهائي من وراء كل هذه السياسات هو إدارة الاقتصاد الوطني لأي دولة ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته بتحقيق هدف واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي، والتحكم في معدلات التضخم.

# الفصل الثاني

تطور سعر صرف الدينار الجزائري وأهم الإصلاحات  
والبرامج الاقتصادية التي مر بها

تمهيد :

لقد شهدت سياسة ونظام سعر الصرف في الجزائر العديد من التغيرات والتطورات، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري المتبع، فبعد الاستقلال تم تبني النهج الاشتراكي المرتكز على التخطيط المركزي، والذي تبني نظام سعر الصرف الثابت، هذا الأخير جعل الدينار الجزائري لا يرتبط بالوظيفة الاقتصادية والمالية الداخلية للدولة، وهذا ما أدى إلى تراجع الاقتصاد الجزائري و تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالتضخم وميزان المدفوعات ومعدلات النمو... إلخ. مما دفع بالسلطات إلى إجراء إصلاحات اقتصادية، أفضت إلى تغير النهج الاقتصادي والتوجه نحو إتباع نظام اقتصاد السوق الذي أعاد لسعر الصرف مكانته ودوره في تسيير الاقتصاد، من خلال الاعتماد على نظام سعر الصرف الحر الذي تتحدد فيه قيمة العملة وفق قوانين العرض والطلب. لكن هذه السياسة ( سعر الصرف المعوم ) لم تؤدي الدور المنوط بها وذلك بسبب التسيير الإداري لسعر الصرف من بنك الجزائر، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالتالي :

المبحث الأول : تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1962- 2016).

المبحث الثاني : برنامج الإصلاح الاقتصادي ومكوناته في الجزائر.



المبحث الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1962-2016).

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، انطلاقاً من مرحلة الاقتصاد الموجه ووصولاً إلى مرحلة اقتصاد السوق، اختلفت في خصوصياتها وظروفها إلا أنها اعتمدت على مورد واحد في تمويل الاقتصاد الوطني ألا وهو النفط.

لذا يستعرض هذا المبحث التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى تطور سعر الصرف الجزائري.

مر نظام وسياسات سعر الصرف بالعديد من المراحل بدءاً بنظام الصرف الثابت ووصولاً إلى نظام التعويم المدار، وذلك حسب كل مرحلة اقتصادية عاشها الاقتصاد الجزائري.

**المطلب الأول: مرحلة نظام سعر الصرف الثابت 1962 – 1987 .**

اتسم نظام الصرف في هذه المرحلة بالتسيير الإداري وبعده عن الواقع الاقتصادي<sup>1</sup>، شهدت هذه الفترة تطور سعر الصرف عبر مرحلتين :

**-الفرع الأول: مرحلة ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي 1962-1973 :**

سعت الجزائر بعد استقلالها إلى تحقيق استقلال مالي ونقدي عن طريق تأسيس البنك الجزائري المركزي بموجب القانون 62 – 144 المؤرخ في : 1962/12/13، وأصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، إذ سمحت بإمكانية نقل وتحويل عملتها داخل هذه المنطقة دون قيود، لكن ظهرت مشكلتين منذ الأيام الأولى للاستقلال :

هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي شكلت تهديداً للاحتياطيات الدولية في البلد .  
اختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأن التحكم فيه كان في يد الاستعمار مما دفع الجزائر في أكتوبر 1963 إلى :

❖ التخفيض من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم للحد من استنزاف احتياطي الصرف .

❖ التخلي عن منطقة الفرنك الفرنسي بقصد تسيير سياستها النقدية وسعر صرفها بصفة مستقلة .

أتبعت هذه الإجراءات بإنشاء الدينار الجزائري في أبريل 1964، تعويضاً للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وهذا على أساس 1 دينار جزائري يساوي 1 فرنك فرنسي، أي 180 ملغ من الذهب الخالص، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الجزائر بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي . وعليه تم تثبيت الدينار مقابل الفرنك الفرنسي وذلك إلى غاية سنة 1968 في حدود  $\pm 1\%$ ، وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968. إلا أن الجزائر لم تخفض قيمة عملتها لتبقي ثابتة عند واحد دينار لكل 1,25 فرنك فرنسي إلى غاية 1973 .

ومن جهة أخرى، عرف الدينار الجزائري انخفاضاً مستمراً مقابل أهم عملات البلدان المتعامل معها في تسديد الواردات، فكان لابد من إعادة تقييم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) الذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، وهذا بتركيزه على قطاع الصناعة بنسبة 54%<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- بورجلي خالد، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه، فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018-2019، ص ص 62، 63.

وعقب انهيار نظام بروتين وودز في سنة 1971 وإقرار تعويم صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد، هو نظام ربط الدينار بسلة من العملات .

تميزت هذه المرحلة ب :

❖ رقابة صارمة على سعر الصرف .

❖ عدم امكانية تحويل الدينار لعملات أخرى .

❖ عدم وجود سوق صرف .

-الفرع الثاني : مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات 1974 – 1987 :

بعد انهيار نظام بروتين وودز تخلت الجزائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي وأصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة بسلة عملات مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين ( 14 عملة كان الدولار الأكثر ترجيحاً من بين هذه العملات ) مما سمح للجزائر بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك .

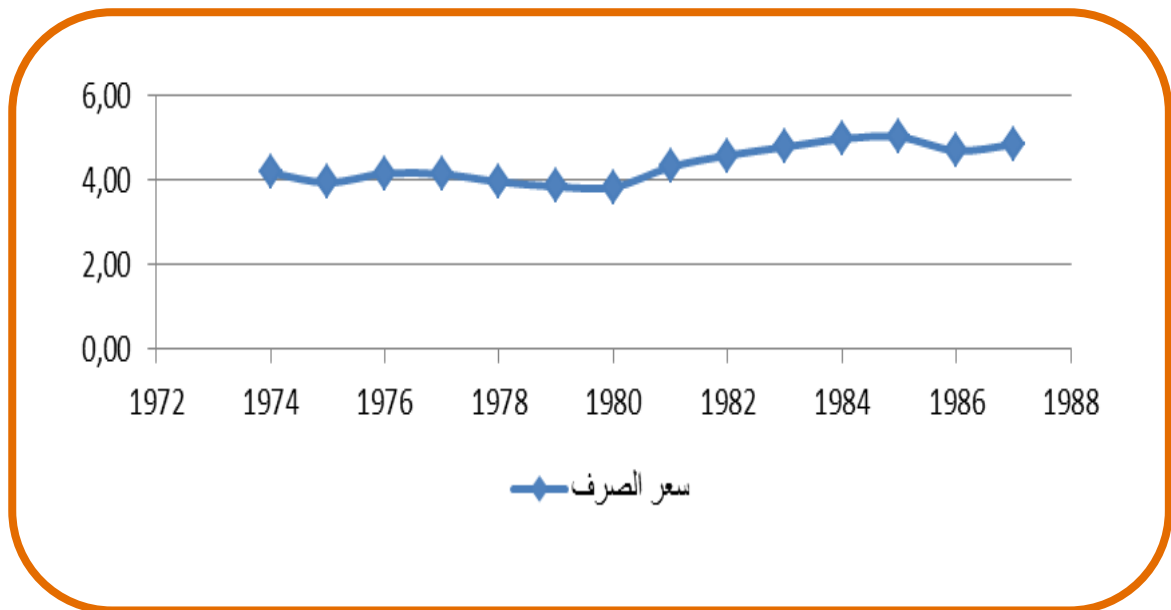
هدف نظام التسعير الجديد للدينار الجزائري إلى تحقيق الهدفين التاليين :

❖ توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

❖ السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

والشكل الموالي يظهر تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة ( 1974 – 1987 )

الشكل رقم ( II - 01) : تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1987-1974)



المصدر : بورحلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ استقرار نسبي في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، فقد انحصر سعر صرف الدينار في مجال تراوح بين (3-6) دينار لكل دولار، وذلك لوجود مجال لتغيرات أسعار العملات، والتي تتحدد أسعارها في سوق الصرف، وتدعم هذا الاستقرار بالرقابة الصارمة على سعر الصرف، بالإضافة إلى القيود المفروض على التجارة الخارجية.

إن التسيير الإداري لسعر الصرف ساهم في جعل قيمة الدينار الجزائري لا ترتبط بالوظيفة الاقتصادية والمالية الداخلية للدولة، ما أدى إلى تنامي سوق الصرف الموازي. وتعود أسباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر إلى :

- ❖ المركزية في الحصول على العملة الصعبة.
  - ❖ تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة.
  - ❖ تلقي المستوردين مشاكل كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية.
- المطلب الثاني : مرحلة تخفيض الدينار (1987 – 1994) :**

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، والسبب يعود إلى تزاوج أزميتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلة في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات، هذه الأخيرة التي تعتبر مصدر العملات الصعبة. هذا بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، علما أن تقويم الإيرادات والصادرات هي بدلالة الدولار، وهو ما تسبب في اختلال قيمة الدينار، حيث عرفت قيمة الدينار الجزائري ترجعا كبيرا خلال هذه الفترة، وتمثل أسباب هذا التراجع في :

-الأسباب الداخلية : يمكن حصرها في :

❖ سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينيات، والمجسدة أساسا في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط والمنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتسبب الأولوية الاجتماعية، وتجسد ذلك في إتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993، والذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دينار.

❖ استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور قيمة العملة المحلية.

❖ عجز الميزانية العامة للدولة .

❖ زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992 بسبب الأزمة الأمنية .

❖ الكوارث الطبيعية التي عرفت الجزائر خلال فترات الثمانينات (الزلازل والجفاف)، ما استدعى تخصيص مبالغ مالية ضخمة لمواجهتها.

-الأسباب الخارجية : من أهمها :

❖ الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات وواردات السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، ما أحدث عجز في ميزان المدفوعات كنتيجة لتقلبات أسعار النفط وتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري المرتبط بتدهور الدولار الأمريكي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بورجلي خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 65، 66 .

❖ تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد معدل خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق بشكل

سريع جدا من جهة أخرى.

❖ انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى إلى هروب هذه الأخيرة نحو الخارج مع

تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي وفقدان الثقة في الجهاز المصرفي.

❖ آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهداف مواد البناء، قطاع الغيار، أغذية الأنعام و سلع

الاستهلاك الغذائية والصناعية) الذي أقرته الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979 وكان حجمه المالي 1,25

مليار دولار إلى أن وصل 1 مليار دولار سنويا، مما أدى إلى تآكل الاحتياطيات من العملة الصعبة.

هذا التراجع الاقتصادي عموما وفي سعر الصرف خصوصا، دفع بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ونقدية،

يهدف تحقيق التوازن على المستوى الكلي. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، قامت الجزائر باستهداف سعر الصرف،

وانتهجت الإجراءات التالية :

-الفرع الأول : الانزلاق التدريجي ( 1987 – 1991 ) :

قامت السلطات الجزائرية بإجراء انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت

من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 ، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب

الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وتعود أسباب اللجوء لعملية الانزلاق إلى :

ضعف احتياطيات الصرف الأجنبية من جهة، وزيادة ثقل خدمة الديون من جهة أخرى.

وهكذا انتقل سعر الصرف من 4,936 دينار لكل دولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية

1989 ، لتعرف بعد ذلك عملية الانزلاق تسريعا بداية من 1990 وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات،

لينتقل سعر صرف الدينار إلى 12,1191 دينار لكل دولار، واستمر هذا الانزلاق إلى غاية بداية 1991 حيث وصل

إلى 17,7665 دينار لكل دولار، واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الستة أشهر الموالية.

-الفرع الثاني : التخفيض الصريح ( 1992-1994 )

قرر مجلس النقد والقرض في أيلول 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب

الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني، وذلك بنسبة 22٪ ليصل سعر الصرف إلى

22 دينار مقابل الدولار واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية مارس 1994. وبعد إبرام الجزائر لبرنامج الإصلاح

والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في 10 أفريل 1994 قام مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار تخفيض

الدينار في مارس 1994 بـ 7,3% و 40,17% في أفريل من نفس السنة أي بنسبة 47,47% خلال شهرين، ليصل

سعر صرف الدينار إلى 36 دينار مقابل واحد دولار أمريكي سنة 1994 . هدفت سياسة التخفيض إلى :

❖ محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي .

❖ جعل الصادرات أكثر تنافسية في السوق العالمية .

❖ العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل .

❖ رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد وفقا لقوى السوق .

❖ الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بورجلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 66 ، 67 .

ويمكن تتبع عملية التخفيض من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم ( II - 01) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة ( 1987 – 1994 ) .

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4,809	ديسمبر 1986
	4,947	ديسمبر 1987
	6,636	ديسمبر 1988
	8,112	ديسمبر 1989
مواصلة عملية الانزلاق سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية	9,3	سبتمبر 1990
	9,5	أكتوبر 1990
	10,1	نوفمبر 1990
	13,581	جانفي 1990
استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية	16,330	فيفري 1991
	17,142	مارس 1991
استقرار عند المستوى لمدة 6 أشهر تخفيض الدينار بمقدار 22 % بموجب اتفاق مع FMI ( إتفاقية الاستعداد الإئتماني).	22,64	أكتوبر 1991
تخفيض الدينار بمقدار 47,47 % بموجب اتفاق مع FMI ( برنامج الإصلاح والتعديل الهيكلي).	36	أفريل 1994

المصدر : بورحلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

إن الاستقرار النقدي الذي عرفه سعر الصرف بين سبتمبر 1991 وسبتمبر 1994 لم يكن يقابل الأساسيات الاقتصادية، فقد حدثت صدمات معاكسة في شروط التبادل، بالإضافة إلى التوسع في السياسات الميزانية والنقدية أدت إلى جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى السائد لدى شركائها التجاريين وبالتالي فإن قيمة الدينار الحقيقية كانت قد ارتفعت بنسبة 50 % بين أكتوبر 1994 ونهاية 1993 ، بينما ارتفعت النسبة بين

السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في أوائل 1994 إلى أربعة أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى ضعفين في سنة 1991.<sup>1</sup> إن هذا الانخفاض الذي عرفه الدينار الجزائري لم يكن على المستوى الرسمي فقط بل كان بشكل أكبر في السوق الموازي والتي لا يمكن تجاهلها لحجم التداول الكبير فيها للعملة الأجنبية، فبعد أن كان سعر الصرف الموازي مساوي تماما لسعر الصرف الرسمي بداية السبعينيات، أصبح بداية من سنة 1988 يفوقه بعدة أضعاف ، والجدول الموالي يظهر تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي في الوقين الرسمي والموازي :

جدول رقم ( II - 02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري الرسمي والموازي مقابل الفرنك الفرنسي ( 1987- 1994 )

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف الرسمي	0,80	1,2	1,5	1,8	3,75	4,36	4,2	10,5
سعر الصرف الموازي	4,00	5,00	6,00	6,8	7,00	9,5	10,0	12,5

المصدر : بورحلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

#### المطلب الثالث : مرحلة تحرير الدينار ( 1995 – 2016 ) .

سعت الجزائر ابتداء من سنة 1995 إلى إضفاء مرونة أكبر في تحديد قيمة الدينار حيث سعت إلى إزالة القيود المتعلقة بالصرف وأصبح لعرض الدينار والطلب عليه أثر كبير في تحديد قيمته .وقد مر سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة بعدة مراحل :

##### -الفرع الأول : طريقة التسعير أو نظام جلسات التثبيت ( 1994 – 1995 ):

تعد هذه العملية مرحلة انتقالية وتجريبية لتطبيق نظام الصرف العائم ومهله لإعداد القوانين والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف، ففي أواخر سنة 1994 تم التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بنظام جلسات التثبيت ، وتمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار بداية من الثلث الأخير لسنة 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995 ، وتعتمد هذه الطريقة على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية .

يسمح هذا النظام بـ:

- تحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة.
- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعرة الرسمي .
- خفض الدينار على مستوى السوق الموازي.

ومما ساعد على إنشاء هذا النظام مايلي :

<sup>1</sup> - بورحلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 63 ، 68 .

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي .
- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض .
- تحسن مستوى الاحتياطات الأجنبية.

#### الفرع الثاني : سوق الصرف ما بين البنوك (1995- 1996) :

أنشأ بنك الجزائر سوق لتبادل العملات بين البنوك سنة 1995 ، وهو سوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية ، تتم من خلاله عمليات الصرف الفورية والأجلة بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية القابلة للتداول بحرية عن طريق العرض والطلب ، وينقسم سوق الصرف البينية إلى سوق فورية وأخرى أجلية . والهدف الأساسي من سوق الصرف ما بين البنوك هو تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري .

سمح سوق الصرف البيني للبنوك والمؤسسات المالية القيام بما يلي :

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل .
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة .
- حرية بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين الوسطاء في سوق الصرف البينية العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

بالإضافة إلى أن بنك الجزائر سمح بإنشاء مكاتب الصرف الخاصة لأول مرة وقد حدد شروط لذلك ، لكن هذه المكاتب لم تفتح إلى حد الآن بسبب :

- الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي كبيرة جدا لا تشجع المتعاملين في السوق الموازي بالتخلي عن الربح الناتج عن عملية بيع وشراء العملات الصعبة خاصة الأورو، بحكم أنهم تجار عملة يبحثون عن الربح السريع.
- صرامة الشروط الموضوعية من طرف بنك الجزائر لمنح اعتمادات فتح هذه المكاتب .

وقد جرت المعاملات الأولى في هذا السوق بتاريخ 2 جوان 1996 ، والملاحظ أن هذا السوق ضيق لأن العرض يأتي بشكل شبه كلي من بنك الجزائر، حيث يتحكم هذا الأخير في الحصيلة من العملات الأجنبية لأن أغلبها ناتجة عن عوائد المحروقات التي لا تزال تحت سيطرة بنك الجزائر، إضافة إلى ضعف حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات ولذا فإن السعر التوازني لا يعبر عن تفاعل قوى السوق، وإنما يعبر عن سياسة الصرف المنتهجة من بنك الجزائر.

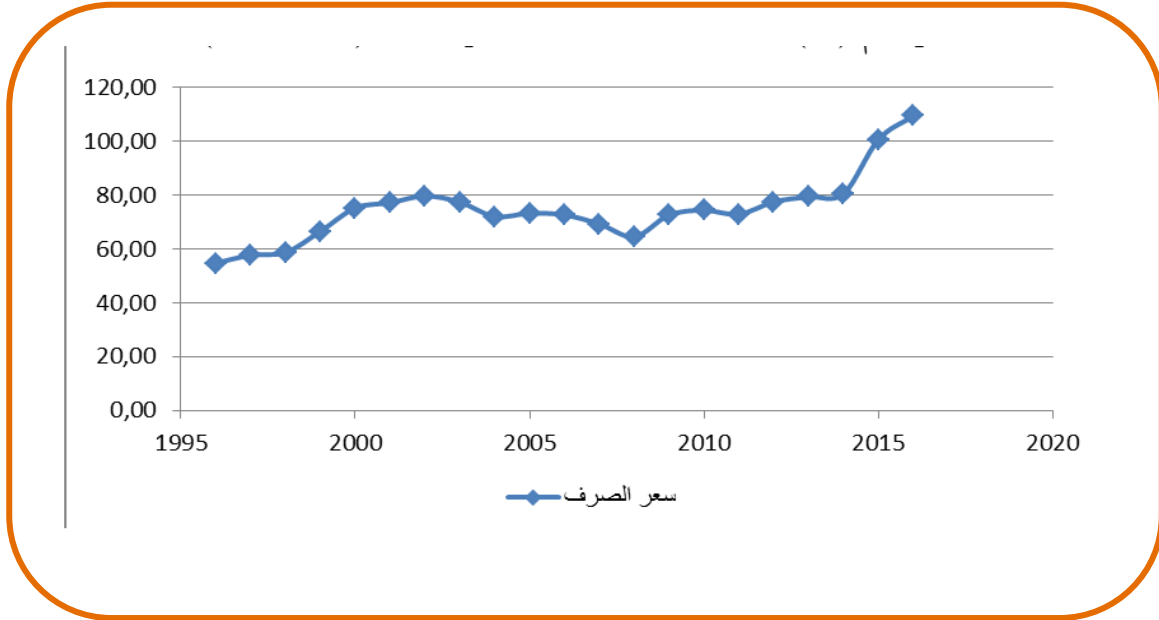
اعتبرت الإجراءات السابقة خطوة حاسمة للتحويل نحو نظام صرف معوم وهذا بالانتقال من التسيير الإداري لسعر الصرف نحو التسيير الديناميكي والذي يهدف إلى تحقيق قابلية تحويل كلي للدينار في إطار نظام التعويم المدار حيث تتحدد قيمة العملة وفق ظروف العرض والطلب عليها ولكن في نطاق حدود معينة تسمح للسلطات النقدية بالتدخل لغرض حماية العملة الوطني<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بورجلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 69 ، 71 .

### الفرع الثالث : نظام التعويم المدار (1996 – 2016) :

منذ 1996/01/02 دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم حيث أصبح يتحدد وفق قانون العرض والطلب في السوق النقدية والتي تضم إلى جانب بنك الجزائر البنوك التجارية الناشطة في المجال المصرفي في الجزائر، مع إمكانية تدخل بنك الجزائر في هذه السوق من أجل الحفاظ على توازن واستقرار الوحدة النقدية .  
بالإضافة إلى أن هذه المرحلة ( خاصة بعدة سنة 2001 ) شهد ميزان المدفوعات الجزائري تطورا كبيرا نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الصادرات النفطية الجزائرية، مما مكن الجزائر من تكوين احتياطي صرف كبير، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية، ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي عرف ثباتا نسبيا جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى سوق الصرف البيئي وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائدة لدى أهم الشركاء التجاريين الجزائريين .  
والشكل الموالي يظهر تطور سعر الصرف :

الشكل رقم ( II - 02) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1996 – 2016)



المصدر : بورحلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

من خلال الشكل أعلاه، يمكن تقسيم تطور سعر صرف الدينار إلى ثلاث مراحل :

-المرحلة الأولى ( 1996 – 2000 ) : شهدت هذه المرحلة انخفاض في قيمة الدينار حيث انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 54,75 دينار للدولار سنة 1996 إلى 75,26 دينار مقابل الدولار سنة 2000 بنسبة انخفاض قدرها 72,74%، وذلك بسبب تواصل تخفيض قيمة الدينار طيلة سنوات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي .

-المرحلة الثانية ( 2001 – 2014 ) : شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، فقد انحصر سعر صرف الدينار في مجال تراوح بين [ 80,60 ] دينار لكل دولار ، وترجع الأسباب إلى التحسن الكبير الذي شهده ميزان المدفوعات الجزائري بسبب ارتفاع أسعار النفط ، وقيام بنك الجزائر بتطبيق سياسة



استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بالتوازي مع تطبيق سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على مستوى تضخم ضعيف (3٪) في ظل نظام التعويم المدار.

-المرحلة الثالثة (2015 – 2016):

أدى تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات وكذا التوسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تراجع احتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات، إلى تعمد السلطات تخفيض قيمة الدينار مقابل الدول الدولار بهدف تضخيم مداخيل النفط، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 80,57 دج / \$ في 2014 إلى 100,46 دج / \$ سنة 2015 ، بانخفاض قدره 19,81 % وقد شهدت سنة 2016 انخفاضا جديدا في قيمة سعر صرف الدينار ولكن بوتيرة أضعف من تلك المسجلة في 2015 حيث انتقل سعر صرف الدينار من 100,46 دج / \$ في 2015 إلى 109,47 دج / \$ سنة 2016 بانخفاض قدره 8,2 %<sup>1</sup>.

المبحث الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي ومكوناته في الجزائر.

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي خدمت الجزائر بصورة أفضل في عقد السبعينات بدأت تفقد مفعولها خلال الثمانينات تحت ضغط متغيرات البيئة الخارجية خاصة منها انهيار أسعار النفط وكذلك التراجع الحاصل في سياسة التصنيع ضمن المخططات التنموية، حيث تفاقمت الإختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد وبرزت العديد من المشاكل الاقتصادية الملحة وعليه حاولت الجزائر البحث عن إستراتيجية جديدة تتيح لها السيطرة على الإختلالات الكامنة في الاقتصاد وحل المشاكل المترتبة عنها، وكان ذلك عن طريق اللجوء إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين . ولقد اقتضت إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي تنفيذ مجموعة من البرامج التصحيحية على مراحل زمنية متتالية تبدأ المرحلة الأولى بعملية

التثبيت بهدف الحد من تفاقم الإختلالات والفجوات وهيئة البيئة المستقرة من خلال إجراءات السياسات المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف ثم تليها المرحلة الثانية من خلال التركيز على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، وفي هذه المرحلة يتم تكييف القوانين بتغيرات واسعة في نظام الملكية والاستثمار والإنتاج والتوزيع بما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي الخاص وتملك القطاع الخاص للعديد من المشروعات التي كانت مملوكة للدولة، فضلا عن إزالة التشوهات السعرية واعتماد قوانين السوق التي تمكن من سرعة اندماج الاقتصاد الجزائري مع السوق العالمية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل، ولقد اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات تدعم باتفاقين احتياطين وقعا مع صندوق النقد الدولي (الأول 1989 / 1990 والثاني 1990 / 1991) إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994 تلاه اتفاق آخر على المدى المتوسط سعي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين 1995 إلى 1998 .

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة جدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ 1994 إلى 1998 يصل إلى 3 مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة، وهذا ما يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته 19 مليار دولار خلال الفترة 1994 / 1998 .

<sup>1</sup> - بورجلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 68 ، 73 .

المطلب الأول : برامج إصلاحات الاقتصاد الجزائري :

-الفرع الأول : اتفاقيات الاستعداد الائتماني :

1 - اتفاق 30 ماي 1989 ( STAND BY1 ) :

تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 ، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ,كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

2- اتفاق 03 جوان 1991 (STAND By 2):

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية .

-الفرع الثاني : برنامج التعديل الهيكلي :

تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25 مليار دولار، أما خدمة الدين (مبلغ خدمة الدين / قيمة الصادرات) وصلت إلى 82.2 وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات) اثر مباشر على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار. وقدر معدل التضخم سنة 1993 ب 20.5 %، أما عجز الميزانية فبلغ 8.7 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25 % من القوة العاملة 1.5 مليون عاطل.

-الفرع الثالث : برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994 – 1995 :

الذي يمتد من أفريل إلى مارس 1994-1995 (STAND BY) يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي إلى استعادة النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية. ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية :

-تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية ( الأدوية، المياه الصالحة للشرب) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد، الحليب.

تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17 % (36دينار مقابل دولار واحد) في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- بلغنو سمية ، واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج إصلاح الاقتصاد في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد العاشر ، 2012، ص ص 24،25 .

-ضغط عجز الميزانية إلى 0.3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية ( التطهير المالي)

-تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الرابع : برنامج التعديل الهيكلي ( 1985 - 1998 ) :

يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.3 %، تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 مقابل 2.8 % خلال 1994 - 1995 ، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، وضع إطار تشريعي للخصوصية .

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملية للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

- الإجراءات ذات طابع الاستقرار:

-مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.

-تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.

-تحرير أسعار الصرف الأجل والعاجل لتتحدد وفق قوى السوق.

-القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة ( تقليص اليد العاملة في التوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية ...) وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.

-التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

-مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

- الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:

تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها فيما يلي :

-فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر 22/95)

- العمل على تنوع الصادرات خارج المحروقات ( إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات) .

-إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخصخصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.

تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات ( les holding ) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات.

إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخصوصية مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

-طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدا المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للمشاركة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: محدودية نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

#### الفرع الأول: النتائج الاقتصادية:

لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998، وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، انه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها:

-انخفاض نسبة التضخم إلى 6 % سنة 1997 بعدما كانت 39 % سنة 1994 هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2 % سنتي 1999 و 2000 .

-الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و 8 مليار دولار في نهاية 1997 وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.

-انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83 % سنة 1993 إلى 30 % سنة 1997 و 28 % سنة 2000 .

-الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 2 % سنة 1993 ، قد عاد للنمو حيث سجل نسبة نمو تقدر ب 4 % سنتي 1995 و 1996 وأكثر من 2 % في السنوات الموالية حتى سنة 2000 .

#### الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية:

- تفاقم ظاهرة البطالة: إذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد أربع سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام. ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات شان سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين اثر على عمليات إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12.6 % سنة 1988 إلى 20.7 % سنة 1991 ، و 24.3% في 1993 ثم 28.6 % سنة 2000 .

و تشير الحصيلة التي وضعها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة، أو حل المؤسسات خلال الفترة 1994 - 30 جوان 1998 يزيد على 360 ألف عامل .

#### - تفاقم ظاهرة الفقر :

حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 ارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من 8 % سنة 1988 إلى 20 % في منتصف التسعينات، وحوالي 30 % في نهاية التسعينات.

تبلورت جهود الإصلاح سنة 1986 وتسارعت سنة 1995 ، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية .و هو ما يؤكد على ضرورة وجود برامج للحماية الاجتماعية تساعد على محاربة الفقر والبطالة وعلى تحقيق التنمية البشرية .

<sup>1</sup>- بلغنو سمية ، واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج إصلاح الاقتصاد في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد العاشر ، 2012 ، ص ص 26 ، 25 .

من الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني من الإصلاحات التي تركز في جانبها الأول على الإصلاحات المؤسساتية نذكر محدودية نتائج الجيل الأول، واقتصاره على تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال العوائق الجذرية العميقة للنمو فمن هذه الأسباب ظهرت الحاجة إلى الجيل الثاني المتعلقة بمنظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد، ممارسة السلطة والمساءلة، الإطار المؤسسي وكفاءة الإدارة<sup>1</sup>.

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري:

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

- نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي للفترة 1995-2000 حوالي 2,3% وهو معدل ضعيف لا يلبي المتطلبات الأساسية للسكان، كما بلغت كل من معدلات البطالة 29,8%، والفقر ب 12,1% سنة 2000 خاصة لدى سكان الأرياف بسبب سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية وخصوصة المؤسسات، كل هذه المشاكل وإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول مع مطلع الألفية والتي كانت السبب الرئيسي لتطبيق مخطط الإنعاش والذي وخصصت له مبالغ طائلة قدرت حوالي 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار، لكن بعد إضافة مشاريع جديدة وتقييم مشاريع سابقة ارتفعت قيمة الغلاف لتصل إلى 1216 مليار دج أي ما يقارب 16 مليار دولار، وتتضمن حوالي 15974 مشروع، في مختلف القطاعات<sup>2</sup>.

إذ يعتبر هذا المخطط الانطلاقة الحقيقية لسياسة التوسع في الإنفاق العام التي انتهجتها الدولة، بغية إيجاد الظروف المثلى للتهوض بالاقتصاد الوطني ودفع النمو الاقتصادي عن طريق تنشيط الطلب الداخلي وإعادة تحريكه، ويهدف إلى تحقيق مايلي:

- معالجة أشكال الفقر والتمهيش التي عانى منها المجتمع إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي؛

- العمل على توفير مناصب شغل خاصة فيما تعلق بالبنى التحتية، ومواصلة الجهود المبذولة في مجال المناطق الصناعية؛

- إعادة تنشيط الفضاءات الريفية وتشجيع الأنشطة الإنتاجية عن طريق إطلاق مجموعة من البرامج المدعمة لعودة السكان إلى الريف. والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 03): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة (مليار دج)

النسب	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات المشاريع
40,1	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية محلية و بشرية
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	الزراعة والصيد البحري
8,6	45,0	/	/	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
100	525,0	20,5	113,9	185,9	205,4	المجموع

<sup>1</sup>- بلغنو سمية، مرجع سبق ذكره، ص 26، 29.

<sup>2</sup>- مكي عمارة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات بنكية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019، ص 225.

المصدر: مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات بنكية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019، ص 226.

يتضح من الجدول أعلاه أن البرنامج ركز على قطاع الأشغال العمومية بنسبة 40,1% من مجموع مبلغ البرنامج، ما يبين حرص الدولة على تفعيل حالة الركود وتدارك العجز والتأخر الحاصل بسبب التقشف وتقليص حجم الإنفاق الموجه للاستثمار أين توقفت جل المشاريع، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة عن طريق توسيع نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل سواء مباشرة أو غير مباشرة تساهم في تقليص البطالة، حيث أن الاستثمار في الهياكل القاعدية يساهم في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية، كما تم الاهتمام أيضا بالتنمية المحلية والبشرية بنسبة 38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج لتدعيم التعليم والصحة وإنشاء المعاهد الثقافية على المستوى الوطني دون استثناء لما لها من دور في تحسين الظروف المعيشية للسكان وإحداث تنمية اقتصادية شاملة، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فحظي باهتمام قليل وبنسبة 12,4% أي ما يعادل 65,4 مليار دج، ويعود ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA"، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فهذا المخصص يعتبر سوى دعم للبرنامج السابق رغم أهميته في التنمية كونه من القطاعات المنتجة التي يجب التركيز عليها، ليحتل مشروع دعم الإصلاحات المرتبة الأخيرة ب 8,6% بهدف تطوير وعصرنه الإدارات والمؤسسات العامة، والملاحظ كذلك من الجدول أنه في السنتين الأوليتين كانت الأعلى نسبة من التوزيع السنوي للبرنامج حيث جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بقيمة 205,4 مليار دج أي بنسبة 39,13% لتليها سنة 2002 بنسبة 35,40%، وهذا رغبة من الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ومن ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدهورت لأفراد الشعب، سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل وتطوير البنى التحتية، في ظل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما لحقها من إصلاحات خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي انعكست سلبا على المستوى المعيشي للسكان.

#### الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009:

ويطلق عليه ببرنامج الخماسي الأول، جاء هذا البرنامج لمواصلة سلسلة الإصلاحات التي تم إقرارها في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حيث يعتبر برنامجا غير مسبق في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية من حيث قيمته من جراء الانفراج المالي الذي عرفته البلاد نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات التي سجلت مستويات قياسية وما انجر عنه من استعادة التوازنات الداخلية والخارجية والتحكم في المديونية الخارجية التي تقلصت بشكل كبير، وقدر قيمة المخطط في شكله الأصلي 4203 مليار دج (55 مليار دولار)، ليضاف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج<sup>1</sup>، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ليصبح المجموع النهائي لقيمته حوالي 8705 مليار دج، وكان أهدافه تتمحور حول:

<sup>1</sup> مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 227.

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، وإلى استكمال نشاط القطاع الخاص بغية الرفع من الاقتصاد الوطني وتطويره؛

-تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال تحسين مؤشرات الخدمات الصحية، الأمنية والتعليمية؛  
-تطوير الموارد البشرية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد بالاستعانة بالتكنولوجيا من الدول الأعلى كفاءة علمية، إضافة إلى تطوير موارد البنى التحتية لأهميتها في تطوير النشاط الإنتاجي خاصة للقطاع الخاص من خلال تيسير عملية انتقال المواصلات، السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، فهاذين العاملين يشكلان أهمية في الوقت الراهن بغية تطوير النشاط الاقتصادي؛

-رفع معدل النمو الاقتصادي: إذ يعتبر الهدف الرئيسي والأساسي للبرنامج التكميلي والذي تصب فيه كل الأهداف السابقة.

#### الجدول رقم ( II - 04): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

(الوحدة (مليار دج)

القطاعات	المبلغ	النسبة
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 228.

يتضح من الجدول أعلاه أنه تم تقسيم هذا البرنامج والمقدر ب 4202,7 مليار دج إلى خمس قطاعات فرعية، ليتصدر قطاع تحسين ظروف المعيشة على النسبة الأكبر من البرنامج بحوالي 45,5% كانت الحصة الأعظم لبناء السكن بقيمة 555 مليار دج، قصد إنجاز مليون وعشرة آلاف سكن بما فيها سكنات اجتماعية إيجارية، سكنات البيع بالإيجار، سكنات اجتماعية تساهمية بالإضافة إلى السكن الترقوي والسكن الريفي، كما خصص لبرامج البلدية للتنمية قيمة 200 مليار دج قصد إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير إضافة إلى إنجاز الطرق البلدية لفك العزلة وإعادة تأهيل المرافق التربوية وإنشاء المنشآت الثقافية والرياضية وتحسين المحيط الحضري، إضافة إلى 141 مليار دج للقطاع الجامعي لإنشاء 231000 مقعد بيداغوجي و 185000 سرير، وإنجاز 26 مطعم جامعي.

أما قطاع تطوير الهياكل القاعدية على مبلغ 1703,1 مليار دج أي بنسبة 40,5% من إجمالي البرنامج، حيث خصص لقطاع الأشغال العمومية والنقل مبلغ 1300 مليار دج، يليها قطاع المياه ب 393 مليار دج، أما قطاع التهيئة العمرانية فحصل سوى على 10,15 مليار دج؛ أما باقي الاستثمارات فقد وزعت على قطاع التنمية الاقتصادية بحوالي 337,2 مليار دج بحوالي 8% من إجمالي البرنامج كانت النسبة الأكبر منها إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بقيمة 312 مليار دج، إضافة إلى ترقية الاستثمار والصناعة والسياحة بنسب قليلة، ليلها قطاع تطوير الخدمة العمومية بنسبة 4,8% بهدف إصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار

الداخلية والعدالة والمالية وباقي الإدارات العمومية. كما شكل برنامج تطوير الخدمة التكنولوجيات الحديثة على 1,1 مليار دج من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.

#### الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات منذ 2001 على قدر الموارد المتوفرة آنذاك، لتستكمل ببرنامج 2005-2009 والذي خصص لبرامج الهضاب العليا وولايات الجنوب، ليلمها برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، والذي خص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وشمل هذا المخطط على شقين اثنين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في مجال السكة الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، ما يعادل حوالي 130 مليار دولار:

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يقارب 156 مليار دج<sup>1</sup>:

كما يطلق عليه أيضا بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014 والذي خصص له مبلغ إجمالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق بقيمة 9680 مليار دج، لتبلغ القيمة الأولية الإجمالية للمخطط ب 11534 مليار دج أي 155 مليار دج.

#### - أهداف البرنامج:

يهدف برنامج التنمية الخماسي تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل؛

- دعم التنمية البشرية عن طريق توفير الموارد البشرية المؤهلة، وترقية المنظومة التعليمية ودعم البحث العلمي بهدف تطوير اقتصاد المعرفة؛

- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه عن طريق تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي والمالي للمؤسسة؛

- مواصلة الدعم الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي بهدف تحسين الظروف المعيشية خاصة في العالم الريفي؛

- ترميم القدرات السياحية والصناعة التقليدية، إضافة إلى ترميم الموارد الطاقوية والمنجمية.

#### - مضمون البرنامج:

وجاء هذا البرنامج الضخم الذي لم يسبق لبلد في طريق النمو أن خصصه من أجل تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات لدعم تنمية اقتصادية واجتماعية، وحسب ما أشار إليه ملاحظون أن المبالغ التي تستثمر لهذا البرنامج تساوي تقريبا نصف ما أقره الزعماء الأوروبيون من أجل إنقاذ اليونان من الإفلاس و الوقاية من كارثة مالية كبيرة في القارة العجوز وهذا رغبة من السلطات العمومية المحافظة على جميع قطاعات النشاطات، وحسب ملحق البرنامج الخماسي للتنمية فقد تم تقسيم مخصصات البرنامج كما يلي:

<sup>1</sup> - مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 229.



الجدول رقم (II - 05): مضمون برنامج توظيف النمو 2010-2014

الوحدة (مليار دج)

النسبة	المبلغ	القطاعات
49,59	10122	التنمية البشرية
31,59	6448	المنشآت الأساسية
8,16	1666	تحسين الخدمة العمومية
7,67	1566	التنمية الاقتصادية
1,76	360	مكافحة البطالة
1,22	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال
100	20412	المجموع

المصدر: مكي عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 230 .

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه بأن مخصصات البرنامج ركزت على قطاع التنمية البشرية بحوالي نصف قيمة البرنامج بحوالي 10122 مليار دج، بهدف الرفع من النمو، أين تضمن كل عناصر التنمية البشرية بما فيها التربية، التعليم، الصحة، ومحاربة البطالة... إلخ، ليليه قطاع المنشآت الأساسية بنسبة 31,59% من إجمالي البرنامج، من أجل استكمال انجاز الطرقات والموانئ، يحاول فك العزلة عن السكان وتعزيز المنشآت الأساسية، ثم قطاع تحسين الخدمة العمومية بغية إنشاء المحاكم والمدارس التكوينية والمجالس القضائية بنسبة 8,16%، أما باقي القطاعات فكانت بنسب متفاوتة وضعيفة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- دعم التنمية البشرية: وتحتل مكانة متزايدة الأهمية حيث حصل على نصف المبلغ الإجمالي من البرنامج بقيمة 10122 مليار دج، ووزع على عدة قطاعات فكان نصيب قطاع السكن الجزء الأكبر بقيمة 3700 مليار دج من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني مسكن منها 500000 إيجاري و 500000 ترقوي و 300000 لامتنصاص السكن الهش و 700000 سكن ريفي، يليه قطاع المياه بحوالي 2000 مليار دج قصد إنجاز 35 سد و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة للتصفية، وتزويد أكثر من 3000 عملية بالماء الشروب، ثم قطاع الشبيبة و الرياضة ب 1130 مليار دج من أجل إنجاز 80 ملعب، 750 مركبات رياضية، 160 قاعة متعددة الرياضات 150 مركز للتسلية، يليه قطاع التعليم العالي بقيمة 868 مليار دج من أجل إنجاز 600000 مقعدا بيداغوجيا و 400000 سرير و 44 مطعم جامعي، ثم قطاع التربية الوطنية بقيمة 852 مليار دج من أجل إنجاز 3000 مدرسة ابتدائية، 1000 إكمالية، وحوالي 850 ثانوية، وأكثر من 2000 وحدة بين داخلية ومطاعم ونصف داخلية، كذلك قطاع الصحة حاز على 619 مليار دج لإنجاز 172 مستشفى إضافة إلى 45 مركبات صحية متخصصة و 377 عيادة و 1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي، كذلك رصد 350 مليار دج لمجال الطاقة من أجل ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220000 بيتا ريفي بشبكة الكهرباء، بالإضافة إلى 178 مليار دج لقطاع التكوين والتعليم المهني من أجل إنجاز 220 معهد و 82 مراكز للتكوين و 58 داخلية، إضافة المشاريع تنموية أخرى بنسب متفاوتة كقطاع الاتصال، الثقافة، المجاهدين، والشؤون الدينية، كإنجاز مسجد الجزائر

الأعظم وإنجاز مراكز ثقافية إسلامية، تحسين التجهيزات الإذاعية و التلفزيونية، وإنجاز 70 مؤسسة لفائدة المعوقين، إنجاز 17 متحف و مركب تاريخي<sup>1</sup>.

-تحسين المنشآت الأساسية: حيث حصل قطاع الأشغال العمومية على 3100 مليار دج من أجل إتمام الطريق السيار شرق- غرب واستكمال ربطها ب 830 كم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كم، وإنجاز أكثر من 2500 من الطرق الجديدة، وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كم من الطرق وإنجاز 20 ميناء و 3 مطارات، ثم قطاع النقل ب 2816 مليار دج، من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتجهيز 14 مدينة بالترامواي، و 500 مليار لتهيئة الإقليم.

-تحسين الخدمة العمومية: خصص له قرابة 1666 مليار دج تم توزيعها على البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال قصد تعميم وسائل الإعلام الآلي، كما تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة لإنشاء 110 مجلس قضاء و مدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة العمل بقطاع العدالة، أما قطاع الداخلية لغرض تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية، وقطاع المالية لتطوير الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب، وأخيرا قطاع التجارة بغية تحسين السوق التجارية وإمكانيات وإدارات ضبط التجارة كإنجاز مقرات تفتيش نوعية.

-دعم التنمية الاقتصادية: لم يحظى بالاهتمام حيث خصص له مبلغ 1566 مليار دج، تم التركيز فيها على قطاع الفلاحة.

-البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال: خصص له غلاف مالي بقيمة 250 مليار دج، منها 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، و 50 مليار لتعميم الإعلام الآلي، و 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية.

-مكافحة البطالة: خصص له مبلغ 360 مليار دج لتمويل آليات خلق مناصب شغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفر البيئة اللازمة لإنشاء المؤسسات المصغرة، و ينتظر منه إحداث ثلاث ملايين منصب شغل بمعدل 600000 منصب سنويا، منها 200000 منصب شغل في السنة للوكالة الوطنية للتشغيل، أما جهاز المساعدة على الإدماج المهني فيحصل على 300000 منصب شغل في السنة، و 100000 منصب شغل لأجهزة إحداث النشاطات بما فيها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

#### الفرع الرابع: برنامج المخطط الخماسي 2015-2019 :

نظرا لانخفاض الذي شهدته أسعار البترول بداية من 2014 أين فقدت 40 % من قيمتها في أقل من ستة أشهر، حيث انتقل متوسط سعر البرميل من 111 دولار عام 2010 إلى أقل من 55 دولار أواخر ديسمبر 2014 ، وعليه فمن المتوقع أن تخصص الحكومة ميزانية قدرها 23000 مليار دج أي ما يعادل 264 مليار دولار لتمويل البرنامج الخاص للفترة 2015-2019 حيث سيبلغ متوسط تنفيذ تلك المخططات بين 60% إلى 70% ،

وخصصت أساسا للاستثمارات الهيكلية كالهياكل الأساسية والسكن، وعليه وفي ظل تراجع إيرادات المحروقات، والارتفاع في النفقات العامة التي أثقلت المالية العامة، أصبح النسق الجيد للنمو في 2015 يتحقق على حساب العجز الكبير في الميزانية العامة والذي بلغ (- 33 % من الناتج المحلي الإجمالي)، أما عن أهم المؤشرات التي حققت نمو سنة 2015 تمثلت في نمو كل من قطاع الزراعة 7,6% ، النقل 6% ، التجارة 6% ، البناء والأشغال

<sup>1</sup> - مكي عمارية ، مرجع سبق ذكره ، ص 231 .

العمومية % 5.3 ، أما قطاع الصناعة فكان ضعيفا 4,6% ونتيجة ذلك ففي المدى القصير سيكون انخفاض أسعار النفط على النمو محدود بسبب الدينامية الداخلية للقطاع الخاص والاستثمار الذي يظل مرتفعا في القطاع العام، إضافة إلى التحويلات الاجتماعية الكبيرة والتي بلغت 10,4 % عام 2015 ، أما على المدى المتوسط فلتجميد برامج الاستثمار الغير مدرجة في الميزانية أثر سلبي على النمو في ظل غياب إصلاحات لتنويع موارد الميزانية والاقتصاد.

فالمخطط الخماسي للتنمية هو برنامج استثمارات عمومية يفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية ب 52,4 مليار دج مع إعطاء الأولوية لقطاع تحسين المعيشة في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، يهدف إلى تحقيق مايلي:

- العمل على الرفع من النمو في الناتج الداخلي الخام؛
  - تنويع موارد الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
  - العمل على إنشاء مناصب شغل بهدف التقليل من البطالة؛
  - محاولة الوصول إلى النمو الاقتصادي بنسبة 7%، مع حرص الدولة على إتباع السياسة الاجتماعية عن طريق ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
  - الاهتمام بالموارد البشرية عن طريق تكوين الأطر واليد العاملة؛
  - تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير القروض والعقار؛
  - عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية؛
  - العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص سواء الوطني أو الأجنبي.
- كما يهدف أيضا إلى تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمتابعة للاستثمار الخاص والشراكة لزيادة العرض الوطني، وبالتالي الرفع من الصادرات، إضافة إلى المحافظة على جهود توسيع القاعدة الإنتاجية، وتكثيف المنتجات الفلاحية عن طريق تكييف سياسة الدعم والتمويل، الرفع من آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني، تكوين الإطارات البشرية والدعم التقني والبحث ونشر التقدم التقني.
- من خلال الأهداف السابقة الذكر، يلاحظ أن المخطط الخماسي للحكومة يحاول الاستثمار في قطاع الهياكل القاعدية والتنمية الاجتماعية ذات الأولوية القصوى، فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 والذي صنّفها في المرتبة 83 عالميا بمؤشر تنمية بشرية قدر ب 0,7 نظرا لجهودها المبذولة في مجال الصحة والتعليم والتربية حيث سيخصص لها مبلغ 26 مليار دولار مع التخلي عن المشاريع الأخرى والمقدرة ب 29 مليار دولار، حيث قدرت الاعتمادات المالية للاستثمارات العمومية ب 52,4 مليار دولار لبرنامج 2015-2019 أي ما يقارب عجز ميزانية 2015 وبالتالي اضطرت الحكومة لاقتطاع 2886 مليار دج 3 من صندوق ضبط الإيرادات والذي يعتمد على الاحتياط في تقدير السعر المرجعي للنفط والذي يبلغ حوالي 37 دولار إلا أنه تمت مراجعته وتغييره إلى 50 دولار في قانون المالية لسنة 2017 ، لتمويل العجز في الميزانية بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض أسعار البترول، كما عملت على خفض ميزانية النفقات الرأسمالية والتي انخفضت بنسبة 20% عام 2016.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مكي عمارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 232 ، 234 .

## خلاصة الفصل :

إن المتتبع لسياسة الصرف في الجزائر يلاحظ أن هناك تحولاً تدريجياً في هذه السياسة والتي كانت ترافق دائماً التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى اليوم، فمنذ الاستقلال كانت الجزائر تتبع نظام الصرف الثابت من خلال ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف هذا النظام نوعاً من الاستقلال بعد انهيار نظام بروتن وودز، حيث تم ربط الدينار الجزائري سنة 1974 بسلة من العملات الصعبة، تأخذ الشريك التجاري بعين الاعتبار وبالتالي تم التخلي النهائي عن منطقة الفرنك الفرنسي، غير أنه و أمام الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب انهيار أسعار البترول وضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق كان لابد من إعادة النظر في سياسة الصرف في الجزائر والتي عرفت هي الأخرى توجه آخر تدريجي نحو تحرير الدينار الجزائري وذلك ابتداءً من إحداث انزلاقات تدريجية ثم تخفيضات مستقيمة العملة الوطنية بداية من 1987 إلى غاية 1991 كمرحلة أولية لتقريب الدينار من قيمته الحقيقية.

لقد أخذت سياسة الصرف حيزاً هاماً ضمن برامج صندوق النقد الدولي خاصة برامج التعديل الهيكلي والتي كانت تركز في إطار سياسة الصرف إلى ضرورة تخفيض الدينار الجزائري، حيث عرف الدينار مجموعة من التخفيضات خلال فترة هذه (1991 - 1994)، ليتم في سنة 1995 إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك لتدعيم وتكريس تبني الجزائر لنظام جديد هو نظام التعويم المدار كنظام صرف للجزائر.

أخيراً وبعد تحليل التطورات الحديثة للدينار الجزائري ومدى نجاعة سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول بداية من جوان 2014 نستنتج أن سياسة التخفيض هذه لم تحقق النتائج المرجوة منها لعدة أسباب لعل أهمها ضعف الجهاز الإنتاجي واعتماد الجزائر على مداخيل صادرات المحروقات كمورد وحيد وأساسي، كما أن هذه السياسة تعتبر حل مؤقت وفي المدى القصير ولا تصلح للأجل الطويل، وبالتالي على الجزائر اتخاذ إجراءات وإصلاحات جذرية وهيكلية عميقة و البحث عن حلول وسياسات جديدة على المدى الطويل والمستديم.

# الفصل الثالث

علاقة سعر الصرف بالمؤشرات الكلية للاقتصاد  
الجزائري وأثره عليها

تمهيد :

في السنوات الأخيرة اهتم العديد من الباحثين بدراسة تحركات أسعار الصرف وتأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي كافة، ويعتبر النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات من أهم هذه المتغيرات التي تتحكم في اقتصاديات الدول، حيث تدل حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة على المناخ الملائم للاستثمار، هذا ما يعطي دفعا لتحقيق معدلات نمو متزايدة خلال السنوات المقبلة وبالتالي يعزز ثقة الدولة في إمكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي نفس السياق يمكن القول إن تقلبات أسعار الصرف لها علاقة متداخلة مع النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وكذا ميزان المدفوعات يمكن إبرازها من خلال هذا الفصل.

ولهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالتالي:

المبحث الأول : علاقة سعر الصرف بالمؤشرات الكلية للاقتصاد .

المبحث الثاني : تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري .

## المبحث الأول: علاقة سعر الصرف بالمؤشرات الكلية للاقتصاد .

تعتبر أسعار الصرف أداة الربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، وفي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دورا بارزا في التأثير على قدرة الاقتصاد التنافسية وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالتضخم، النمو الاقتصادي، البطالة وميزان المدفوعات، كما يعتبر التعامل بالعملة الأجنبية مغامرة في حد ذاتها تتعقد كلما تغيرت الأحداث الدولية..

### المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالتضخم:

بالرغم من أن التضخم بوصفه أكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعا، لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تجديد مفهوم التضخم حيث يصف هذا المفهوم عدد من الحالات المختلفة مثل ارتفاع التكاليف والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

والتضخم بوصفه ظاهرة نقدية يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وتنعكس هذه الآثار في متغيرات الاقتصاد الكلي، ويمكن بيان علاقة تغير سعر الصرف بالتضخم من خلال هذا المطلب.

يؤثر سعر الصرف تأثيرا مباشرا في معدلات التضخم باعتباره الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي، من خلال سوق السلع (السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية) وسوق الأصول (الأصول المالية وغير المالية) وسوق عوامل الإنتاج (سوق العمل)، ويرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية بالتغيرات في سعر الصرف الاسمي كما يرتبط بعلاقة عكسية بالقدرة التنافسية، ويتضح ذلك بأن أثر ارتفاع السعر الاسمي بسبب سياسة اقتصادية توسعية في ظل نظام صرف ثابت هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ومن ثم انخفاض على القدرة التنافسية، وفي ظل ثبات سعر الصرف العالمي يكون الانخفاض النسبي في القدرة على المنافسة معادل للتضخم المحلي، وهنا تبرز العلاقة الجوهرية بين سياسات سعر الصرف مع معدلات التضخم<sup>1</sup>. فإذا ارتفع سعر الصرف الاسمي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وسترفع قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة ولكن في الوقت نفسه ترتفع معدلات التضخم والعكس صحيح.

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف المناسب مسألة معقدة قد تخضع للظروف الاقتصادية للدول، بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية، فمثلا نجد أن تقلبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية تؤثر في أسعار تكلفة الواردات والصادرات، ويتوقف تأثير ذلك في مجموعة من العوامل الأخرى مثل مرونة العرض والطلب وحجم الطاقة الإنتاجية المحلية وفي الدول التي تشترك في المبادلات التجارية، فإذا ما نتج عن هذه التقلبات ارتفاع حاد في الأسعار المحلية للسلع المستوردة، فإن من شأن ذلك أن يؤدي مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه، إلى ارتفاع معدل التضخم والذي يؤثر سلبا على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.

إن المتتبع لعلاقة تغيرات أسعار الصرف ومعدلات التضخم من العقد السادس و إلى مطلع العقد الثامن من العقد العشرين يرى أن التغيرات في أسعار الصرف كانت أدنى من معدل التضخم في معظم الدول النامية، ويعود هذا إلى هيمنة نظم أسعار الصرف الثابتة على اقتصاديات هذه الدول، ولكن بعد الثمانينيات انتقلت الكثير من هذه الدول إلى اعتماد أسعار الصرف المرنة من الثابتة وأثر ذلك على إحداث تغيرات على أسعار الصرف بشكل

<sup>1</sup> - طيوب حسين وشادي نور الدين ، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ، مذكرة ماستر فرع العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016-2017 ، ص 20 .

تصاعدي، وبعد عام 1984 ازدادت معدلات التضخم ثم هبطت قبل أن تعود إلى الزيادة من جديد. العديد من الدراسات تؤكد بأن فرضية وجود معدلات تضخم منخفضة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة صحيحة في المدى القصير والمتوسط، إلا أن هذه الميزة تختفي في المدى البعيد إذ أن نظام أسعار الصرف المرنة تحدث معدل تضخم يقارب معدل التضخم في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، ويحدث هذا في ظل تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم المختلفة لذلك من المرجح أن تلغى الفوارق بين معدلات التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة، كما أن الضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة بزيادة مهام السياسة النقدية وعدم الاقتصر على تثبيت أسعار الصرف، جعل هذه الفوارق في معدلات التضخم في ظل أسعار الصرف المختلفة متقاربة على الرغم من النجاحات التي حققتها هذه السياسة في خفض معدلات التضخم في الدول المتقدمة، إلا أنها لم تلق اهتماما يذكر في العديد من الدول النامية لأسباب عديدة منها تراجع مشكلة التضخم في التسعينيات أمام مشاكل آخر كالبطالة وأزمات العملة، مما تسبب في ظهور تأثير كبير لتغيرات أسعار الصرف في معدلات التضخم<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي

خلصت معظم النقاشات حول تأثير تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي إلى أن تقلبات أسعار الصرف من شأنها أن تخلق ما يعرف بكلفة المرور ، وتزايد هذه الكلفة مع تزايد تقلبات أسعار الصرف، وإذا ما قورن هذا مع استقرار أسعار الصرف فإن كلفة المرور ستكون مساوية للصفر إذا ما استبعدت القيود الأخرى المفروضة على انتقال رأس المال مثل التشريعات والقوانين المفروضة على انتقال رأس المال من قبل الدول. وبهذا فإن استقرار سعر الصرف من شأنه أن يزيد من النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفقات الاستثمارات الأجنبية شريطة توافر فرص استثمارية مربحة وهياكل ارتكازية جيدة، إذ أن عدم توافرها يرفع من تكلفة الإنتاج. وفي الحقيقة هناك تأثيران متضادان، الأول أن سعر الصرف يحفز النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى داخل الدولة، يقابله تأثير ثاني مفاده أن سعر الصرف المرن يحفز النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة وهذا يزيد من الناتج الحدي للمورد، فإذا ما اتبعت الدولة نظام سعر الصرف الثابت معنى هذا أن التأثير الأول سيصبح ساري المفعول (تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي)، ويجب أن يزيد عن التأثير الثاني المضاد (سوء تخصيص الموارد)، وإذا تغلب التأثير الثاني فمن المؤكد أن النمو الاقتصادي سينخفض في حين إذا كانت كلمة الفصل للتأثير الأول فإن النمو الاقتصادي سيرتفع. والعكس صحيح إذا ما اتبعت الدولة نظام سعر الصرف المرن و إذا ما انتقلنا إلى نظم أسعار الصرف الوسيطة التي تعد تألفا بين نظامي أسعار الصرف الثابتة والمرنة فإن وطأة التأثيرين ستخف، إذ تستمد هذه النظم جزءا من كل تأثير. إذا يكون لسعر الصرف قدر من المرونة يسمح بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من الناتج الحدي للمورد وفي الوقت نفسه هناك استقرار نسبي يؤمن للاستثمارات الأجنبية مناخا ملائما للتدفق والحصيلة النهائية زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الحالة قد تكون مؤقتة فالواقع العملي أثبت أن الأنظمة الوسيطة غالبا ما تختفي، يضاف إلى هذا أن كثيرا من الدول النامية وتحت ضغوطات صندوق النقد الدولي قاربت بين أسعار الصرف

<sup>1</sup> - طيوب حسين وشادي نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20 ، 21 .



الثابتة والمرنة عبر استخدام سياسات داخلية متشابهة تحت نظم أسعار الصرف المختلفة، إذا فإن اختلافات نظم أسعار الصرف في الآونة الأخيرة تضاءلت كثيرا<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالبطالة

تعتبر في الوقت الحاضر البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه البلدان النامية، ويمكن تحسين الظروف الاقتصادية في هذه البلدان عن طريق تنشيط الاقتصاد الذي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي بطرق مختلفة، والمشاكل التي تسببها البطالة تكون أكثر وضوحا في البلدان التي لديها سكان أصغر سنا، وتجدر الإشارة إلى أنه في الجزائر يكون الجزء الرئيسي من الدخل الوطني من عائدات النقد الأجنبي وذلك من خلال تصدير المحروقات، لذلك فإن سعر الصرف هو واحد من المتغيرات الهامة في الاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى تتسبب تقلبات أسعار الصرف في تغيرات واسعة النطاق في اقتصاديات البلدان النامية على الرغم من أن هذه التقلبات تكون أحيانا ضرورية للحصول على الاستقرار في الاقتصاد الكلي على المدى الطويل، وبالنظر إلى أن سوق العمل مرتبط بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى فقد واجهت الجزائر تزايد معدلات البطالة للعديد من الأسباب نذكر منها النمو السكاني الهائل في السنوات الأخيرة، وعدم قدرة الحكومة على خلق العدد المطلوب من فرص العمل لمواجهة عرض العمل الذي يبقى يتجاوز الطلب على اليد العاملة، وكذلك عدم وجود وظائف مناسبة للقوى العاملة وخاصة للشباب وخريجي الجامعات.

ويشكل توظيف القوة العاملة البشرية قضية هامة تتصل بعوامل كثيرة فيرتبط عرض اليد العاملة بمتغيرات منها النمو السكاني والعمر والتوزيع والهجرة، ومن ناحية أخرى يرتبط الطلب على العمالة بعدد من المتغيرات مثل حجم الاستثمار والتوزيع والنمو الاقتصادي والتكنولوجيا، ويعتبر سعر الصرف ذو أهمية وحساسية كبيرة خاصة إذا تم تحديده بشكل غير صحيح وذلك بالنظر إلى أن التغيرات في أسعار الصرف يمكن أن تسبب تغيرات في كمية الصادرات وبالتالي التأثير في كمية الإنتاج، إذا كانت الزيادة في سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) يزيد من سعر الواردات وبالتالي تنخفض الواردات وتحل محلها المنتجات المحلية وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتطوير الصناعة وتوسيع المصانع وذلك لتوظيف المزيد من القوى العاملة، وكذلك فإن انخفاض سعر الصادرات نتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للبلد وبالتالي زيادة كمية الصادرات ومع استقرار الظروف الاقتصادية الأخرى فإنه يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج المحلية، إن ارتفاع كمية الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة وبالتالي نقول إن تقلبات سعر الصرف له آثار على البطالة بالإضافة إلى تأثير بعض العوامل الأخرى عليها كإنتاجية العمل وسعر الفائدة الحقيقي والنتائج الإجمالي المحلي.

في تاريخ الدراسات حول العلاقة بين سعر الصرف والبطالة كانت هناك بعض الخلافات فحاولت بعض الدراسات إثبات العلاقة السلبية بينهما، فقام كل من (فرانكيل وروز 2006) بالتحقق من دور سعر الصرف الحقيقي وأداء البطالة في بلدان أمريكا اللاتينية وأشارت نتائج دراستهم أنه لا يمكن رفض أو إهمال التأثير الهام لسعر الصرف الحقيقي على البطالة، وقد بحث كل من (نياهوكوي ونكوداي 2013) أثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقية على البطالة في جنوب إفريقيا وخرجا بنتيجة مثيرة للاهتمام، وهي كون سعر الصرف الحقيقي يعتبر الأكثر تأثيرا على معدلات البطالة مقارنة بباقي العوامل الأخرى مثل معدل الفائدة والنمو الاقتصادي

<sup>1</sup> - طيوب حسين وشادي نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 22 ، 23 .

والصادرات، ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والبطالة والتي استنتجها كل من (تشيرومان وتروتلر ووينر 2006) بعد قيامهم بدراسة متعلقة بالمتغيرين وهي كالتالي:

$$\ln U = \delta_1 \ln U_{t-1} + \delta_2 \ln RER_{t-1} + \delta_3 \ln GDP_{t-1} + \delta_4 \ln EX_{t-1} + \delta_5 \ln IM_{t-1}.$$

U : معدل البطالة.

RER : سعر الصرف الحقيقي.

GDP : إجمالي الناتج المحلي.

EX : الصادرات.

IM : الواردات.

t-1 : السنة السابقة للسنة الجارية.

وفي العقود الأخيرة شهدت العمالة في العديد من البلدان انخفاضا بسبب انفتاحها على التجارة الخارجية، وقامت عدة دراسات حول هذا الموضوع مثل (كيم 2005) و(يانهويوانغ 2006) التي قدمت بعض الأدلة على أن تلك البلدان التي لديها درجة أعلى من الانفتاح تتأثر أكثر من تقلبات أسعار الصرف من حيث زيادة معدلات البطالة أو انخفاضها، كما وجد (فليتزكين 2004) تأثيرا سلبيا على انخفاض قيمة العملة التركية على العمالة وكذلك على الأجور غير أن النتائج لم تكن مثيرة للصدمة نظرا لارتفاع اعتماد تركيا على المدخلات الأجنبية. أما (نوتشي وبوزولو 2010) كانا يعتقدان أن شركات قطاع التكنولوجيا وغيرها من الشركات التي تعتمد اعتماد أكبر على مدخلات الاستيراد تأثرت قدرتها التنافسية في السوق وكذلك فرص العمل تأثيرا سلبيا بسبب انخفاض سعر الصرف.

ووجد (عبد الناصر ومانوشهير 2006) أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ب 1% يدمر 0,95% من الوظائف القابلة للتداول على مدى العامين المقبلين، كما وجد (ديمير 2010) أن متوسط التغير في الانحراف المعياري في متوسط سعر الصرف يقلل من نمو الوظائف من 1,4 إلى 2,1 نقطة مئوية.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

يعتبر سعر الصرف كأداة تصحيحية لميزان المدفوعات ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

##### أولا: أثر تقلبات أسعار الصرف على معالجة اختلال ميزان المدفوعات

1- أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات: إن ارتفاع سعر الصرف في السوق الأجنبي، يعني أنها أصبحت غير ملائمة في عيون المستوردين، فرغم ثبات أسعار السلع فإن أي مستورد سوف يضطر إلى تقديم عدد من وحدات الأجنبية أكبر من قبل، فالسلعة أصبحت أغلى ثمنا بسبب ارتفاع أسعار الصرف، فارتفاع سعر الصرف سوف يعمل على تقليل المشتريات لتخفيض الواردات بسبب ارتفاع أسعار عملتها، وسيجد التجار الوطنيون أن السلع الأجنبية أصبحت أقل ثمنا، ويمكنهم الحصول على عدد من وحدات العملة الأجنبية أكبر من قبل مقابل كل وحدة من عملة وطنية وسيدفعون إلى زيادة استيراد السلع وسيحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الصرف.

2- أثر سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات: يؤدي سعر الصرف إلى تحقيق التغيرات في الطلب الداخلي على الواردات والخارجي على الصادرات من خلال حركات السلع والخدمات مع افتراض أن الطلب

<sup>1</sup> - طيوب حسين وشادي نورالدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23 ، 25.

على الصادرات والواردات هو طلب مرن، وأن التغير في سعر الصرف سيؤدي حتما إلى التغير في الكمية من سلع وخدمات، كما ستعمل كل دولة على خفض عملتها من أجل تنشيط صادراتها، فقد يصبح هذا الأسلوب غير فعال في أثر خفض سعر الصرف ويشارك في نجاح هذه السياسة حرية الدول في إحداث التغييرات .

ثانيا: التعديل في سعر الصرف الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات.

في حالة سعر صرف مثبت، يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملات الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة فائض الطلب على العملة الأجنبية، أو يمكن له أن يقترض من السوق الدولية على ألا يكون الاختلال الهيكلي طويل الأمد، وبالتالي لا بد للاقتصاد أن يعتدل لتخفيض العجز إما عن طريق التعديل الأوتوماتيكي أو التخفيض في قيمة العملة.

1- التعديل الأوتوماتيكي والتعقيم: في حالة سعر صرف مثبت وتمويل العجز عن طريق احتياطي العملة لدى البنك المركزي فإن القاعدة النقدية للبنك المركزي تنخفض وبالتالي الكتلة النقدية، ولكن يمكن للبنك المركزي أن يعقم هذه العملية عن طريق إجراء عمليات مفتوحة بنفس مقدار بيع العملة الأجنبية، وفي حالة تمويل العجز دون تعقيم فإن انخفاض الكتلة النقدية ومنحنى الطلب الكلي ينخفض حتى يصل إلى نفس مستوى توازن ميزان المدفوعات، أما منحنى العرض والذي يمثل مستوى البطالة وتدني الأجور والتكاليف حتى يصل لنقطة توازن يكون فيها الاقتصاد في حالة توازن طويل الأجل، هذا التعديل قد يكون طويلا ويديم الأزمة الاقتصادية. إن الحل الوحيد لإبطال التعديل الأوتوماتيكي هو تعقيم هذا الأثر عن طريق إجراء عملية معاكسة تماما لإبقاء الكتلة النقدية على حالها، ففي حالة العجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي الذي يبيع العملة الأجنبية ويخفض من القاعدة النقدية يمكن أن يقوم بعمليات مفتوحة بنفس المقدار لكيلا تتغير الكتلة النقدية ومع وجود ظاهرة التعقيم فإنه من الممكن أن تكون الاختلالات في ميزان المدفوعات دائمة وناجمة عن فائض في الكتلة النقدية أي ظاهرة نقدية.

2- سياسة التخفيض في قيمة العملة: إن عمل التعديل الأوتوماتيكي طويل الأجل يسبب ارتفاع غير ضروري في معدل البطالة، ولذلك فإن البنك المركزي يمكن أن يخفض من سعر الصرف والذي يتميز بعدم إحداث أزمة لتخفيض التكاليف وتعديل فائق السرعة بحيث أن القرار بالتخفيض من قيمة العملة سيؤدي إلى رفع تكاليف الواردات وخفض أسعار الصادرات فور تطبيق قرار التخفيض، وهذه حالة مبسطة لأن سبب الاختلال الداخلي والخارجي كان واحدا وناجم عن انخفاض الصادرات، ومنه فالتخفيض كان كافيا لنقل منحنى ميزان المدفوعات إلى مستوى التشغيل التام والتوازن.<sup>1</sup>

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

إن التطور التاريخي الذي مر به الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وكذلك المتغيرات الاقتصادية الدولية من أزمات وحروب وغيرها ساهمت بشكل كبير في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، ومنه سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة ( 2000 – 2016 ) حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول سنتناول فيه المؤشرات الاقتصادية الداخلية، والمطلب الثاني سنتناول فيه المؤشرات الاقتصادية الخارجية.

<sup>1</sup> - طيوب حسين وشادي نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 25 ، 27 .

## المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الداخلية.

المؤشرات الاقتصادية الداخلية عبارة عن تقارير تنشرها الجهات الحكومية أو التي تستخدم لقياس أداء الاقتصاد ككل.

### 1- مؤشر النمو:

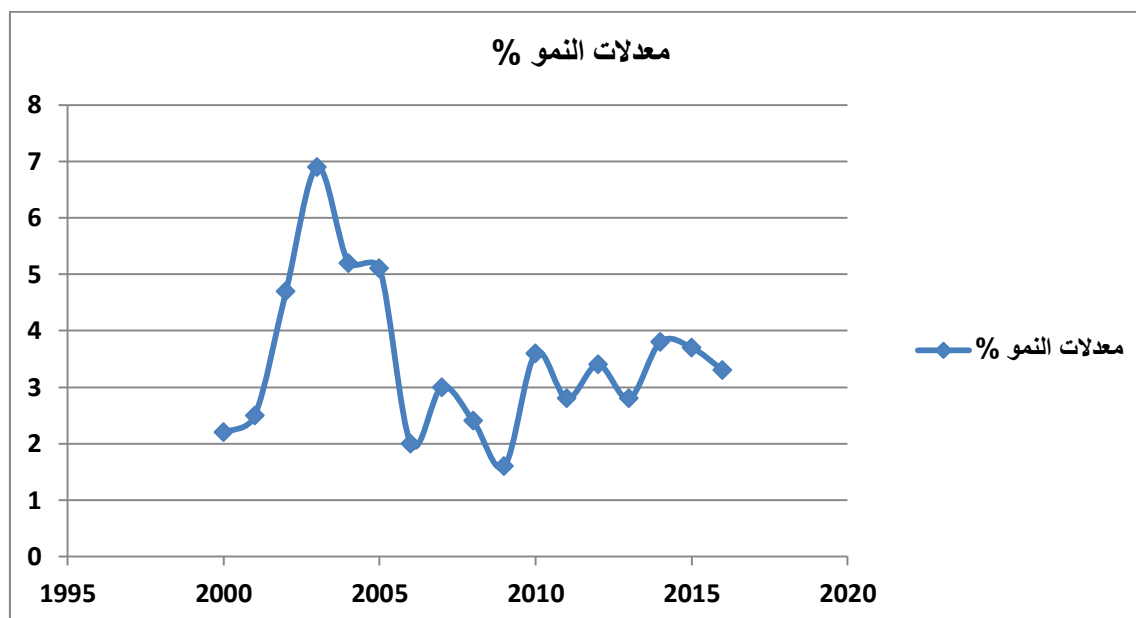
يعتبر مؤشر النمو من أهم المؤشرات التي تعبر عن الوضعية الاقتصادية لكل بلد، بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، ويوضح اتجاه سير الاقتصاد. وفيما يلي سوف نوضح تطور معدلات النمو في الجزائر.

الجدول رقم ( III - 01): واقع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات النمو%	2,2	2,5	4,7	6,9	5,2	5,1
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات النمو%	2,0	3,0	2,4	1,6	3,6	2,8
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات النمو%	3,4	2,8	3,8	3,7	3,3	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري 2004، 2008، 2009، 2013، 2016.

الشكل رقم (III- 01): واقع معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (III- 01)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (III-01) والشكل رقم (III-01) أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016) حيث تراوح المعدل بين أدنى مستوى له سنة 2009 و سجل 1,6% وأعلى مستوى له سنة 2003 وسجل 6,9% وهذا التذبذب والتغير من سنة إلى أخرى راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات في أسعار البترول وما شابهه فمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتغير حسب أوضاع السوق البترولية، ومن الملاحظ أيضا من خلال الجدول أنه هناك تزايد خلال الفترة (2000-2003) وترجع هذه الزيادة في معدل النمو إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة إنتاج الجزائر من الحصص البترولية وخلال فترة (2004-2009) نلاحظ أن هناك انخفاض واضح خاصة خلال سنة 2009 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار البترول، وتزعزع الاستقرار الاقتصادي نتيجة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي مست الاقتصاد العالمي وأثرت بشكل كبير على الركود الاقتصادي، كما نلاحظ أنه خلال الفترة (2010 – 2016) أنه هناك تذبذبات طفيفة بين الزيادة والانخفاض في معدل النمو وهذا مرهون بالنمو في قطاع المحروقات.

## 2- مؤشر التضخم:

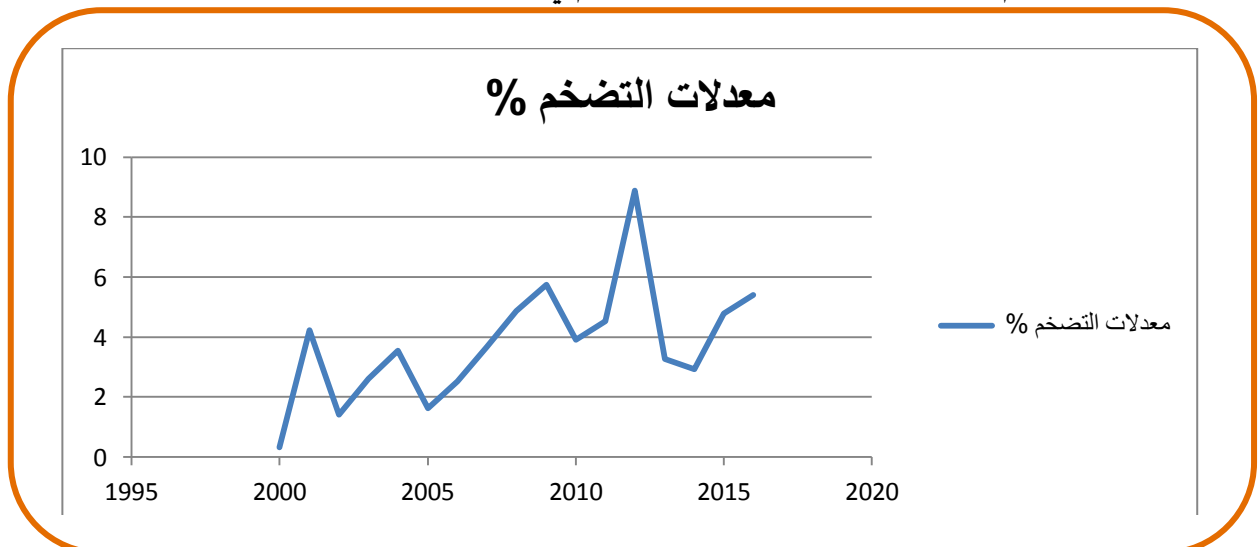
يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات أغلب بلدان العالم حيث يعتبر ظاهرة تعددت وتنوعت أسبابها وتفسيراتها وتأثيراتها المختلفة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، وأغلب المفكرون الاقتصاديون ركزوا على أن ظاهرة التضخم ظاهرة ناتجة عن الإفراط النقدي. وفيما يلي سنوضح تطور مؤشر التضخم في الجزائر.

### الجدول رقم (III-02) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات التضخم %	0,33	4,22	1,41	2,6	3,54	1,63
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات التضخم %	2,53	3,68	4,86	5,74	3,9	4,52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات التضخم %	8,89	3,26	2,92	4,78	5,4	-

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري 2004، 2008، ، 2014، 2016.

### الشكل رقم (III-02) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016)



نلاحظ من خلال الشكل رقم (III-02) أنه في سنة 2000 كانت معدلات التضخم منخفضة إذ قدرت بـ 0,33% وذلك مقارنة مع سنة 2001 التي عرفت ارتفاع قوي وواضح قدر بـ 4,22% ، ويرجع الانخفاض في سنة 2000 إلى السياسات التي طبقتها الجزائر من خلال تقليص معدل نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل عجز الميزانية ، ورفع أسعار الفائدة، أما الارتفاع في سنة 2001 راجع إلى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تبنته الجزائر، كما نلاحظ أنه في سنة 2002 انخفضت النسبة إلى 1,41% ، ثم ارتفع في سنة 2003 إلى 2,6% ويعود هذا التذبذب إلى استمرار السيولة المفرطة في سوق النقد وهيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية، كما نلاحظ أنه خلال (2005-2009) كانت هناك زيادة في نسبة التضخم ، حيث كان في سنة 2005 يقدر بـ 1,63% وفي سنة 2009 ارتفعت النسبة إلى 5,75% حيث أن سبب الانخفاض في 2005 راجع إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية أما سبب ارتفاعه في سنة 2009 راجع إلى آثار الأزمة العالمية لسنة 2008. والتي أدت إلى ارتفاع أسعار صرف الأورو مقابل الدولار مما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة و الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الدولار في تمويل وارداتها، ثم عاود الانخفاض خلال سنة 2010 إلى 3,9% وهذا بسبب إنخفاض أسعار المواد الغذائية ثم عاود الارتفاع خلال السنتين (2011-2012) حيث حقق معدل التضخم خلال فترة 2012 نسبة قياسية تقدر بـ 8,89% وهي أكبر نسبة توصل إليها معدل التضخم خلال فترة الدراسة و يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناتجة عن تحسن أسعار البترول خلال سنة 2011 و نتيجة كذلك لضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد ورفع أجور القطاع الحكومي وهذا ما شجع الاستهلاك و أدى إلى ارتفاع أسعار السلع منها ارتفاع سعر السكر و الزيوت الغذائية.

ثم عاود معدل التضخم إلى الانخفاض وحافظ تقريبا على نفس المستوى خلال الفترة (2013-2014) بمعدل 3,26% و 2,9% على التوالي وهذا راجع إلى تدخل البنك المركزي من خلال محاولته امتصاص السيولة من السوق النقدية، ثم ارتفع خلال السنتين الأخيرتين (2015-2016) وهذا راجع إلى هشاشة وضع الإنعاش الاقتصادي و ارتفاع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير وارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي و ارتفاع القيم الوحيدة للمواد المستوردة، بل وهذا الارتفاع راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق و إلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

3-البطالة: تعتبر البطالة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية للبلد، فهي مشكلة تأخذ بعين الاعتبار عند القيام بتوجيه البرامج الحكومية و تقديم البرامج الاقتصادية الإصلاحية الهادفة لمواجهة هذه المشكلة وفيما يلي سنوضح وضع البطالة والسكان الناشطون والعاطلون عن العمل.

### الجدول رقم (III-03): تطور نسبة البطالة للفترة (2000 – 2016)

السنوات	السكان النشطون فعلا	العاطلون عن العمل	نسبة العاطلون في العمل من السكان النشطون
2000	4978	2611	29
2001	5199	2478	27,3

25,3	2388	5462	2002
23,3	2262	5741	2003
17,3	1729	5981	2004
15,3	1530	6222	2005
12,3	1265	6517	2006
11,8	1245	6771	2007
11,3	1220	7002	2008
10,2	1072	9472	2009
10	1076	9736	2010
10	1063	9599	2011
11	1253	10170	2012
9,8	1175	10788	2013
10,5	1214	10239	2014
11,2	1338	10594	2015
10,5	1272	10845	2016

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري 2004، 2008، 2012، 2016.

مع بداية 2000 ومن حسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر وذلك بارتفاع أسعار البترول وهذا مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ولقد كان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على سوق العمل و التأثير على معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2016) فقد عرف معدل البطالة انخفاض مستمر خلال هذه الفترة، حيث تم تقليص معدل البطالة من 29 % سنة 2000 بعدد بطالين يفوق 2,6 مليون بطال، إلى 23,3 % ثم إلى 17,3 % سنة 2004 ، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل في إطار برنامج دعم النمو، و استمر المعدل في الانخفاض خلال الفترة (2005-2009) حيث انتقلت نسبة البطالة من 15,3 % إلى 10,2 % على الترتيب وهذا الانخفاض كان انطلاق البرنامج التكميلي الخماسي لدعم النمو ثم استقرت المعدلات في حدود 10 % خلال السنوات 2010، 2011، ثم عاود الارتفاع خلال سنة 2012 بنسبة طفيفة ليعاود الانخفاض مرة أخرى في سنة 2013 إلى 9,8 % وذلك بسبب البرنامج الخماسي (2010-2014) و الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار كتمويل لخلق مناصب شغل و إدماج خريجي الجامعات و م اركز التكوين المهني، لكن معدلات البطالة عاودت الارتفاع في السنوات الأخيرة حيث قدرت سنة 2014 ب 10,6 % وسنة 2015 ب 11,2 % ثم انخفضت إلى 10,5 % سنة 2016 إلا أن هذه النتائج والمعدلات تبقى محل جدل بين الاقتصاديين لأن عدد كبير من مناصب العمل تتمثل أغلبها في عقود ما قبل التشغيل وأنشطة تشغيل الشباب.

## الميزانية العامة:

يمكن تحليل تطور رصيد الميزانية العامة من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (III-04) : تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	الرصيد
2000	1178,1	1578,1	400
2001	1321,0	1505,5	184,5
2002	1550,6	1603,2	52,6
2003	1766,2	1966,6	200,4
2004	1891,8	2229,7	337,9
2005	2052,0	3082,6	1030,6
2006	20453,0	3639,8	1186,8
2007	3108,5	3687,8	579,3
2008	4191,0	5190,5	99,5
2009	4246,3	3676,0	-570
2010	4466,9	4392,9	-74
2011	5731,4	5703,4	-28
2012	7058,1	6339,3	-718,8
2013	6024,1	5957,5	-66,6
2014	6995,7	5738,4	-1257,3
2015	7656,3	5103,1	-2553,2
2016	7383,6	5042,2	-2341,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري 2004، 2008، 2011، 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن أول ظهور للعجز في الميزانية العامة خلال فترة الدراسة كان في سنة 2009، غير أن الميزانية سجلت فائض على مر السنوات الأولى حيث قدرت سنة 2000 ب 400 مليار دينار لينخفض سنة 2001 إلى 184,5 وواصل الانخفاض سنة 2002 إلى 52,6 مليار دينار ليعاود الارتفاع مرة أخرى في السنوات الموالية حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2006 قدرت ب 1186,8 مليار دينار مما يدل على تغطية الإيرادات العامة للدولة للنفقات العامة للدولة، ثم انخفض في سنة 2007 إلى 579,3 مليار دينار ليستأنف الارتفاع سنة 2008 حيث سجل قيمة 9995 مليار دينار ويرجع هذا الانخفاض الذي عرفته الميزانية إلى الوضع المستقر الذي عرفته البلاد خلال الفترة بسبب ارتفاع و انتعاش أسعار البترول.

لكن سرعان ما تراجعت أسعار البترول مما أدى إلى تراجع إيرادات الدولة بسبب اعتمادها عليه كمورد مالي رئيسي للجزائر لتسجل الميزانية عجز بلغت قيمته 570,3 مليار دينار سنة 2009 ، و هذا ما يعكس تأثر الجزائر



بالأزمة المالية العالمية و بقيت الميزانية العامة تسجل عجزا خلال السنوات الموالية حيث وصلت في سنة 2016 إلى 2341,4 مليار دولار.

#### المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الخارجية.

المؤشرات الاقتصادية الخارجية هي تلك التقارير و الإحصائيات التي تبين أداء القطاعات الاقتصادية الخارجية والتي تتمثل أساسا في ميزان المدفوعات و احتياطي الصرف و المديونية الخارجية و كذلك سعر الصرف و الذي سنتناوله في الفصل الثالث.

1- ميزان المدفوعات: سيتم توضيح التغير في أرصدة ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (III-05) : تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	رصيد حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
2000	21,65	-9,53	12,30	-1,36	7,57
2001	19,09	-9,48	9,61	-0,87	6,19
2002	18,71	-12,01	6,70	-0,71	3,66
2003	24,47	-13,32	11,14	-1,37	7,47
2004	32,22	-17,95	14,27	-1,87	9,24
2005	46,33	-19,86	26,47	-4,24	16,94
2006	54,74	-20,86	34,06	-11,22	17,73
2007	60,59	-26,35	34,24	-0,99	29,55
2008	78,589	-37,99	40,596	2,54	36,990
2009	45,186	-37,402	7,784	3,457	3,859
2010	57,090	-38,885	18,205	3,177	15,326
2011	72,888	-46,927	25,961	0,375	20,141
2012	71,736	-51,569	20,167	-0,361	12,057
2013	64,867	-54,987	9,880	-1,019	0,133
2014	60,1296	-59,670	0,459	3,396	-5,881
2015	34,565	-52,649	-18,083	-0,247	27,537
2016	29,31	-49,437	-20,127	0,1867	-26,031

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري 2004، 2008، 2012، 2016.

بالنسبة لتطور الميزان التجاري نلاحظ من خلال الجدول أنه سجل فائضا خلال سنة 2000 حيث قدر هذا الفائض ب 12,30 مليار دولار ثم انخفض الفائض في سنة 2001 و 2002 حيث سجل قيمة 9,61 مليار دولار و 6,70 مليار دولار على التوالي و هذا راجع إلى انخفاض الصادرات حيث بلغت سنة 2000 قيمة 21,65 مليار دولار

و انخفضت إلى 18,71 سنة 2002 وكذلك عرفت الواردات زيادة قدرت ب 12,01 مليار دولار سنة 2002 ، إلا أن رصيد الميزان التجاري عرف تحسنا إبتداءً من سنة 2004 إلى غاية 2008 ، حيث سجل أعلى قيمة له بلغت 40,565 مليار دولار و هذا يعبر عن الوضع الإيجابي و تحسن الصادرات إذ قدرت ب 78,589 مليار دولار في نفس السنة نتيجة لانتعاش أسعار البترول خلال هذه الفترة في حين عرفت انخفاض جد كبير سنة 2009 حيث قدر رصيد الميزان التجاري في هذه السنة ب 7,784 مليار دولار و كنتيجة لانخفاض الصادرات التي قدرت ب 45,090 مليار دولار وارتفاع قيمة الواردات والتي قدرت ب 37,402 مليار دولار خلال نفس السنة و هذا كنتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية، وفي سنة 2011 نلاحظ حالة فائض و انتعاش في رصيد الميزان التجاري قدر ب 0,456 مليار دولار، لتشهد سنة 2015 أول عجز على مستوى رصيد الميزان التجاري قدر ب 18,083- مليار دولار وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات حيث سجلت قيمة 34,565 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى الارتفاع الكبير للواردات والتي بلغت قيمة 52,649 مليار دولار وازدادت حدة العجز في سنة 2016 حيث قدر ب 20,127 مليار دولار نظرا للانخفاض المستمر في إيرادات الطاقة نتيجة هبوط أسعار النفط العالمية حيث بلغت الصادرات أدنى قيمة لها في سنة 2016 بلغت 29,311 مليار دولار في المقابل أيضا سجلت قيمة مرتفعة في الواردات بلغت 49,437- مليار دولار.

-أما بالنسبة لتطور رصيد حساب رأس المال فنلاحظ أنه سجل عجزا متواصلا خلال الفترة (2000-2007) حيث قدر العجز 1,36 مليار دولار سنة 2000 و 1122 مليار دولار سنة 2006 و هذا بسبب تسديد الجزائر لديونها خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الضعف الكبير في الاستثمارات المباشرة و في سنة 2007 انخفض العجز إلى 0,99 مليار دولار، وفي سنة 2008 عرف رصيد حساب رأس المال فائضا قدره 0,375 مليار دولار، أما سنتي 2012 و 2013 فنلاحظ انخفاض من جديد مسجلا عجزا قدره 0,31 مليار دولار و 1,019 مليار دولار على التوالي ثم حقق فائض خلال سنة 2014 قدر ب 3,396 مليار دولار ليعود مرة أخرى إلى حالة العجز في سنة 2015 قدر ب 0,247 مليار دولار ليعاود مرة أخرى في السنة الأخيرة تسجيل فائض قدره 0,186 مليار دولار.

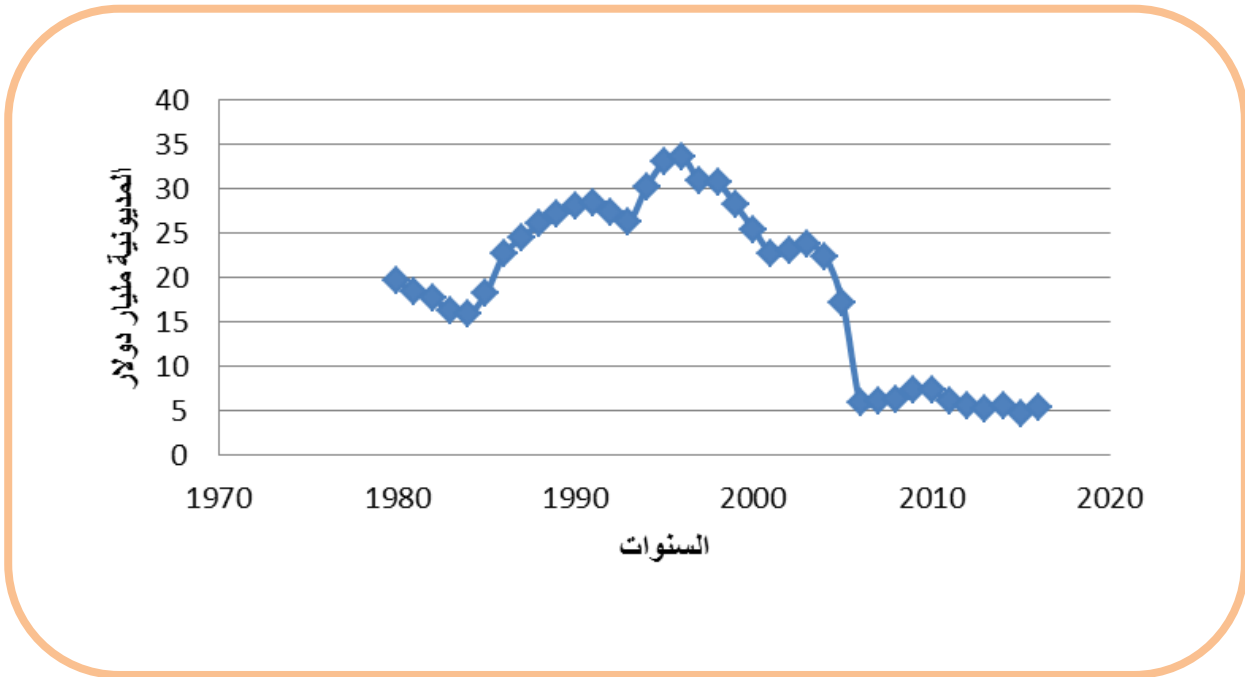
وبالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فنلاحظ أن الرصيد الكلي عرف فائض مستمر ومتزايد من سنة 2000 إلى سنة 2008 حيث قدر سنة 2000 ب 7,57 مليار دولار أما في سنة 2008 فوصل إلى 36,99 مليار دولار وهي أكبر قيمة له خلال فترة الدراسة ، وهذا يرجع إلى تسجيل الميزان التجاري كذلك لحالة فائض قدر في نفس السنة 40,596 مليار دولار و ذلك بسبب ارتفاع الصادرات النفطية و ارتفاع أسعار النفط، غير أن في سنة 2009 عرف تراجع حاد في رصيد ميزان المدفوعات كنتيجة للتراجع الكبير في رصيد الميزان التجاري خلال هذه السنة ب 3,859 مليار دولار.

غير أن رصيد ميزان المدفوعات تحسن من جيد وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط و التحسن الملحوظ في قيمة الميزان التجاري فقد عرف الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال سنة 2010 و 2011 فائض قدر ب 15,326 مليار دولار و 20,141 مليار دولار على التوالي ثم تراجع إلى 12,057 مليار دولار خلال سنة 2012 وبعدها تراجع الفائض إلى 0,133 مليار دولار خلال سنة 2013 متأثرا بانخفاض مداخل البترول بسبب إنخفاض أسعاره و ارتفاع الواردات وفي السنتين الأخيرتين استمر تسجيل العجز وزادت حدته حيث قدره 27,537 مليار دولار و 26,031 مليار دولار على التوالي وهذا بسبب تراجع الصادرات نتيجة لانخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

## 2- تطور المديونية الخارجية.

تبنت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة نموذج التخطيط كنهج اقتصادي، والذي أعطي أولوية كبيرة للصناعات المصنعة، بغية بناء أقطاب صناعية كبرى، وهو ما تطلب رصد رؤوس أموال كبيرة للوصول إلى الهدف المنشود. وفي ظل انعدام مصادر التمويل لجأت الجزائر للاستدانة الخارجية، ما أدى إلى تراكم المديونية الخارجية خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 1986. والشكل التالي يبين تطورات المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1980-2016):

الشكل رقم (III-03): تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)



المصدر : بورجلي خالد ، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1980-2016) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2018-2019 ، ص 79.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن المديونية الجزائرية شهدت انخفاضا نسبيا خلال الفترة (1980-1984)، حيث انتقلت من 19,63 مليار دولار إلى 17,63 مليار دولار سنة 1982 ، ثم 15,89 مليار دولار سنة 1984، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الدولار مقابل العملات الأخرى، الذي كان يفوق 40 % من تركيبة العملات المشكّلة للمديونية الخارجية، فهي تصدر بالدولار وتدفع التزاماتها الخارجية بعملة ضعيفة، بالإضافة إلى بداية تغير التوجه الاقتصادي من الصناعات المصنعة نحو توجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

لكن سرعان ما ارتفعت المديونية الخارجية الارتفاع خلال الفترة (1986-1993) ، فقد انتقلت من 22,64 مليار دولار سنة 1986 إلى 27,24 مليار دولار سنة 1989 ، لتصل إلى 26,27 مليار دولار سنة 1993، وذلك ناجم عن انخفاض أسعار النفط الذي ترتب عنه تراجع حصيلة الصادرات من العملة الصعبة، وكذا تدهور قيمة الدولار الأمريكي مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وهو ما أدى إلى تزايد الدين الخارجي وخدماته، كما أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري كلف الجزائر أعباء جديدة لخدمة ديونها، بحيث أن نسبة الزيادة في هذه الأعباء هي مساوية

لنسبة التخفيض في قيمة الدينار، مما يعني أن الدولة مضطرة إلى دفع مبالغ أكبر بدلالة الدينار للحصول على المقدار اللازم من العملات الأجنبية لسداد أعباء خدمة الدين مما أثقل كاهل الدولة . ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية في الجزائر خاصة مع انفجار الأزمة الأمنية، أصبحت الجزائر غير قادرة على سداد ديونها الخارجية، وهو ما دفعه لإعادة جدولة ديونها مرتين، الأول في ماي 1994 وكان يخص بصفة عامة الالتزامات الغير مسددة والمستقبلية للفترة (1993-1994)، وقد شملت إعادة جدولة 4,4 مليار دولار على مدى 16 سنة منها أربع سنوات إعفاء، مع حصول الجزائر على قرض من صندوق النقد الدولي قدر ب 1,25 مليار دولار كدعم لميزان المدفوعات. أما الثاني فقد كان في جويلية 1995 وانصب على التزامات الدين العمومي وشبه العمومي للفترة من جانفي 1995 إلى نهاية ماي 1998، فقد شمل جدولة 100% من أصل الدين المتبقي و 100% من الفوائد ( فوائد التأخير غير معنية)، مع تمديد أجل التسديد الكلي للمبالغ المعاد جدولتها إلى غاية 2011، إضافة إلى حصول الجزائر على قرض جديد قدر ب 3 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1994-1998).<sup>1</sup>

لقد ساهمت إعادة جدولة الديون الخارجية في انخفاض معدل خدمة الديون، وهو ما أدى إلى انخفاض حجمها من 30.24 مليار دولار سنة 1994 إلى 28.2 مليار دولار سنة 1999. كما استمرت الديون الخارجية في الانخفاض خلال سنتي 2000 و 2001 حيث بلغت 25,46 و 22,75 مليار دولار وهذا بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. لتعاود الارتفاع سنتي 2002 و 2003 أين وصلت إلى 23,04 و 23,77 مليار دولار، وهذا بسبب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات خاصة اليورو الذي شكل حوالي 30% و 35% من تركيبة الديون الخارجية وذلك بعد دخول اتفاق الأورو متوسطية حيز التنفيذ في سنة 2002. وشهدت الفترة (2004-2006) انخفاض كبير في المديونية الخارجية، التي تراجعت من 22,42 مليار دولار سنة 2004 إلى 5,91 مليار دولار سنة 2006، وقد ساعد في هذا الانخفاض تحويل بعض الدول (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا) لجزء من ديونها إلى استثمارات مباشرة في الجزائر، إضافة إلى توظيف الدولة البتر ودولار في التسديد المسبق لديونها الخارجية. أما الفترة (2007-2016)، فقط شهدت شبه استقرار نسبي في حجم المديونية الخارجية، فهي لم تتجاوز 6 مليار دولار، باستثناء سنتي 2009 و 2010 والتي عرفتا ارتفاع طفيف، أين بلغت 7,42 و 7,26 مليار دولار على التوالي، وذلك نتيجة تراجع سعر الدولار مقابل اليورو الذي شكل حوالي 51% و 47,49% من تركيبة الديون الخارجية لسنتي 2009 و 2010، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية. ويرجع هذا الاستقرار إلى التحسن النسبي للمؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال هذه الفترة نتيجة انتعاش أسواق النفط.

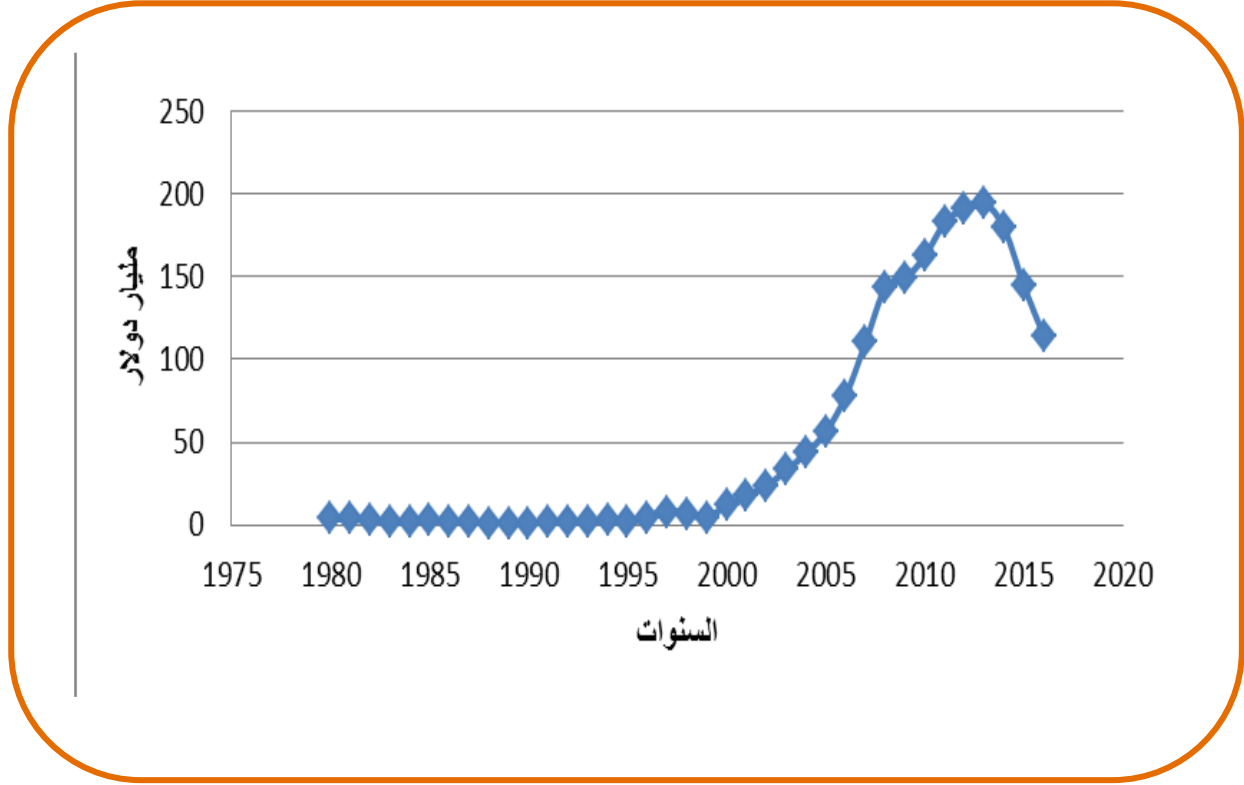
### 3- تطور احتياطي الصرف:

تعد الاحتياطات جهاز أمان يمكن للدولة اللجوء إليه عند الحاجة وذلك بقصد الوقوف في وجه الضغوطات الخارجية التي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، كعجز ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - المصدر: بورحلي خالد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

وقد عرفت الجزائر تذبذبا في احتياطاتها الرسمية من العملات الأجنبية من فترة لأخرى، والشكل الموالي يوضح تطور الاحتياطيات خلال الفترة (1980-2016):<sup>1</sup>

### الشكل رقم (III-04): تطور احتياطيات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)



المصدر: بورحلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

شهدت الفترة (1980-1990) ضعف في الاحتياطيات الرسمية، فهي لم تتعدى 4 مليار دولار، فقد انخفضت من 3,77 مليار دولار سنة 1980 إلى 1,46 مليار دولار سنة 1984 ، وهذا راجع إلى النهج الاقتصادي التي تبنته الدولة المرتكز على الصناعات المصنعة، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على المواد والمنتجات الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع التي كانت تأتي من الخارج، الأمر الذي وسع قاعدة الواردات التي تمول من الاحتياطيات النقدية الخارجية للجزائر، فقد انتقلت الواردات من 40519 مليون دينار سنة 1980 إلى 51257 مليون دينار سنة 1984 ليتواصل هذا الانخفاض ليصل إلى 0,72 مليار دولار سنة 1990، وهذا راجع إلى تراجع أسعار النفط وانفجار أزمة المديونية الخارجية، بالإضافة إلى اصلاح نظام الصرف من خلال تبني الانزلاق التدريجي للدينار بداية سنة 1987 ، وهو ما تسبب في فقدان الجزائر لاحتياطياتها.

لتشهد الفترة (1991-1997) ارتفاع في الاحتياطيات النقدية الجزائرية، حيث انتقلت من 1,48 مليار دولار سنة 1991 إلى 2,67 مليار دولار سنة 1994 ، ثم إلى 4,23 و 8,04 مليار دولار سنتي 1996 و 1997 على التوالي، ويرجع هذا التطور الايجابي في الاحتياطيات خاصة في النصف الثاني من سنوات التسعينات إلى تعديل ميزان المدفوعات، وتحسن وضعية المالية العامة، واستقرار معدل سعر الصرف الحقيقي، وتعميق الإصلاحات

<sup>1</sup> المصدر: بورحلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

الهيكلية بتحقيق أسعار فائدة موجبة ، بالإضافة إلى إعفاء الجزائر من تسديد ديونها نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية وارتفاع أسعار النفط.

عاودت الاحتياطيات الانخفاض من جديد سنتي 1998 و 1999 ، حيث انخفضت من 6,84 إلى 4,52 مليار دولار على التوالي، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط، وبداية تسديد المديونية الخارجية بعد انتهاء فترة السماح. وشهدت الفترة (2000-2013) ارتفاعا كبيرا في الاحتياطيات الرسمية وبوتيرة متسارعة ومتزايدة، فقد تضاعفت بنحو 16 مرات، بحيث انتقلت من 12,02 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,91 مليار دينار سنة 2006، و 194 مليار دولار سنة 2013 ، ويرجع هذا الارتفاع الكبير في احتياطيات الصرف إلى ارتفاع أسعار النفط بدرجة أولى وهو ما انعكس ايجابيا على رصيد ميزان المدفوعات، وكذا تقلص المديونية الخارجية.

ليعاود الانخفاض من جديد خلال الفترة (2014-2016) ، حيث انخفض من 179,61 مليار دولار سنة 2014 إلى 114,39 مليار دولار سنة 2016 ، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار وكميات النفط وهو ما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات، خاصة في ظل تزايد الواردات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - المصدر : بورحلي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 82 ، 83 .

## خلاصة الفصل :

بالرغم من سعي السلطات الجزائرية المتعدد من خلال اعتماد الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق بعض النتائج الإيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولاسيما ذات الطابع المالي والنقدي فإنها لم تستطع تغيير وتحويل بنية الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط أساسا، وهو مصدر هشاشة ومنيع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد التي يمتد تأثيرها إلى باقي القطاعات، إن الإصلاحات المعتمدة لم تراعي بعض الشروط الأساسية مثل عدم التردد في إتخاذ القرارات وإشراك الفعاليات الاجتماعية والفكرية في معالجة الملفات الحساسة وإسنادها بدعم سياسة واضحة.

وللخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر لابد من التخلص من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات والذي يتوقف النمو الاقتصادي على مستوي النمو المسجل في هذا القطاع إذ لاحظنا من خلال ما سبق أن كل المؤشرات الاقتصادية الكلية تتوقف على نمو الذي يسجله هذا القطاع، وهذا ما ينعكس سلبيا على الاستقرار الاقتصادي نظرا لارتباط قطاع المحروقات بالأسواق الخارجية ولضعف مساهمته في تقليص معدلات البطالة، لذلك فالعمل على تنوع الأنشطة الإنتاجية يعد أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي و بناء اقتصاد جديد يهدف إلى تحسين أداء القطاعات الإنتاجية.





استهدف بحثنا هذا الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومحاولة الكشف عن أثر تغيير سعر الصرف على المؤشرات الكلية الاقتصادية في الجزائر ، " حيث تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات المعتمدة التي تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق توازن اقتصادها وذلك من خلال الاعتماد على سياسة التخفيض ، وبناء على هذا أن الجزائر انتهجت سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري لمن أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وهو النفط، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأنها في أغلبها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، فسياسة سعر الصرف الدينار الجزائري تعد من أهم الوسائل لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، والتضخم ، والنمو الاقتصادي ، والبطالة ، وعليه فإن التوازن والفائض المحقق في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود فقط إلى سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط.

إن سعر الصرف يعتبر المرآة التي تعكس المركز التجاري لأي دولة مع العالم الخارجي، فهو يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، إذ يعبر عن عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويعتبر سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولي له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، والتي من بينها النمو الاقتصادي ، والتضخم ، وميزان المدفوعات ، والبطالة .

#### نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نبرزها فيما يلي:

- ورد في الفرضية الأولى أن سعر الصرف هو مؤشر اقتصادي كلي هام لمعرفة وضعية الاقتصاد محليا وخارجيا وهي فرضية صحيحة حيث يمثل سعر الصرف نسبة التبادل بين النقد الأجنبي ووحدة النقد الوطنية.
- وجاء في الفرضية الثانية أن سعر الصرف يتحدد تبعا لنظام الصرف الثابت أو المرن أو النظام الوسيط وتعتبر هذه الفرضية صحيحة فبعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1791 اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف حسب حاجة كل دولة.
- وجاء في الفرضية الثالثة أن سعر الصرف يؤثر على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات ، وتعتبر هذه الفرضية صحيحة لأن سعر الصرف يؤثر و يتأثر بهذه المؤشرات الكلية للاقتصاد .

#### المقترحات:

- على ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات نوجزها في النقاط التالية:
  - تفعيل عمليات الإصلاح النقدي والمالي من خلال انتهاج سياسات مالية ونقدية سليمة وفعالة من شأنها أن تقلص حجم الاختلالات الداخلية والخارجية مما يساهم في استقرار سعر الصرف وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني بشكل عام.
  - العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي ليمارس مهامه بصورة فعلية بعد أن وفرتها النصوص والتشريعات ومحاولة دمج السوق الموازية مع السوق الرسمية للاستفادة من حجم الأموال الموجودة فيه.
  - العمل على تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر البالغ والمباشر على سعر الصرف، والابتعاد عن القرارات الإدارية في تحديد سعر الصرف .

- الاستغلال الأمثل لعوائد البترول باعتبارها المصدر الأساسي للعملة الصعبة ، مع استغلال التدفقات المالية الضخمة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتنميتها.
- تنوع الهيكل الاقتصادي الجزائري، والعمل على تنمية القطاعات الراكدة خصوصا القطاع السياحي وقطاع الخدمات كبديل مستقبلي للمحروقات وهذا بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من طاقات في هذا المجال.

#### آفاق البحث:

- اقتصرت الدراسة على إبراز أثر تغيير سعر الصرف على المؤشرات الكلية في الجزائر المتمثلة في النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والتضخم والبطالة وكذا آثار تخفيض الدينار على الاقتصاد الجزائري ، وفي هذا السياق يمكن توسيع هذا البحث مستقبلا وإنجاز بحوث مكملة لمختلف جوانبه مثل:
- انعكاسات سياسة سعر الصرف على تطور أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر.
  - فعالية وكفاءة سياسة سعر الصرف في تحقيق التنمية في الجزائر.
  - أثر تقلبات أسعار النفط في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

## قائمة المراجع :

### أولا : الكتب

- 1- الطاهر قانة ، اقتصاديات صرف النقود والعملات ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009.
- 2- حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق للنشر ، مصر ، 1996 .
- 3- طاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2003 .
- 4- عبد الله الخالق العبيدي وفرحان خالد أحمد المشهداني ، النقود والمصارف ، دار الأيام ، الأردن ، 2013.
- 5- عبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، الطبعة العربية 2016 ، دار اليازوري العلمية ، عمان .
- 6- محمد كمال الحمزاوي ، سوق الصرف الأجنبي ، منشأة المعارف ، مصر ، 2004 .
- 7- يخزاز يعدل فريدة ، تقنيات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 .

### ثانيا : الرسائل والأطروحات الجامعية

- 1- أحمد بودودة وفاء ، أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري ( 1990 – 2009 ) ، مذكرة ماستر ، فرع علوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة أم البواقي ، 2013-2014 .
- 2- بورحلي خالد ، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1980-2016) ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2018-2019 .
- 3- بوسينا آسيا و فافة كميلية ، آليات تصحيح الاختلال في قيمة الدينار الجزائري ، مذكرة ماستر ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2017-2018.
- 4- حفراد وفاء و نور نجاة ، أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة ( 1990-2016 ) ، مذكرة ماستر ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف ، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموشنت ، 2019-2020 .
- 5- دوحة سلمي ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم تجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 .
- 6- سيداعمر زهرة ، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2017-2018 .

7- طلحة محمد ، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ( سعر الصرف ، النمو الاقتصادي ( بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017 ، أطروحة دكتوراه ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2018-2019 .

8- طيوب حسين وشادي نور الدين ، اثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي ، مذكرة ماستر ، فرع علوم اقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016-2017 .

9- مكي عمارية ، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات بنكية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2018-2019 .

### ثالثا : المجالات

1- بلغنو سمية ، واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج إصلاح الاقتصاد في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد العاشر ، 2012 .

2- محفوظ جبار ، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية ، مجلة الباحث ، عدد 16 ، 2016 .

### رابعا : التقارير:

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2004 ، بنك الجزائر.

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2008 ، بنك الجزائر.

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2009 ، بنك الجزائر.

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2011 ، بنك الجزائر.

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2012 ، بنك الجزائر.

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2013 ، بنك الجزائر.

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2014 ، بنك الجزائر.

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2016 ، بنك الجزائر.

### خامسا : المواقع الالكترونية

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

## الملخص:

تناقش هذه الدراسة تأثير تغيير سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) مستندة إلى فرضية ترى بأن هناك أثر لتغيير سعر الصرف في المؤشرات الكلية الاقتصادية، إلا أن طبيعة ونمط هذه التأثيرات تحددها استجابة الحكومة وكذا المؤسسات لهذه التغييرات. استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي بدأ بالمفاهيم الأساسية لسعر الصرف وأهم التطورات التي طرقت على سعر صرف الدينار الجزائري ومختلف السياسات المطبقة عليه إلا أن هذه السياسة المعمول بها في الجزائر لم تكن لها فعالية وهذا راجع إلى السبب الرئيسي وهو أن الاقتصاد الجزائري يركز على المحروقات في صادراته، وانتهى بتحليل اثر تغيير سعر الصرف على هذه المؤشرات والعلاقة بينهم حيث أن سعر الصرف يؤثر ويتأثر بمختلف هذه المؤشرات الكلية للاقتصاد في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات.

## Summary:

This study discusses the effect of changing the exchange rate on macroeconomic indicators in Algeria (economic growth, inflation, unemployment, balance of payments) based on the hypothesis that there is an effect of changing the exchange rate on macroeconomic indicators, but the nature and pattern of these effects are determined by the response of the government as well as institutions for these changes.

He used the descriptive analytical approach, which started with the basic concepts of the exchange rate and the most important developments that affected the exchange rate of the Algerian dinar and the various policies applied to it, but this policy in force in Algeria was not effective and this is due to the main reason, which is that the Algerian economy is based on hydrocarbons in its exports. And it ended with an analysis of the impact of changing the exchange rate on these indicators and the relationship between them, as the exchange rate affects and is affected by these various macro indicators of the economy in Algeria.

Key words: exchange rate, economic growth, unemployment, inflation, balance of payments.